جامعة قاصدي مرباح ــ ورقلة ــ
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية
تخصص علاقات دولية

دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الإقليمية

- النزاع الإثيوبي الإرتري نموذجًا -

Algerian diplomatic role in resolving regional crises -Ethiopian Eritrean conflict model-

_ من إعداد الطلبة:
مروان بوعزة
خضرة علماوي

_ تحت إشراف الأستاذ:
نورالدين حشود

السـنة الجـامعية:2013/2012

شكر و تقدير...

نحمد الله عز و جل أولاً على أن وفقنا في إتمام هذه المذكرة...

كما نتوجه بالشكر و العرفان إلى الأستاذ المشرف....

" نور الدين حشـــــود "

الذي ساعدنا على إتمام هذه المذكرة ...

كما نشكر كل من ساهم في دعمنا ماديًا أو معنويًا من قريب أو من بعيد...

الإهـــــــداء

إلى والديّا الكريمين أطال الله في عمرهما ....

إلى إخوتي ...

إلى كل أساتذتي في قسم العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ...

إلى كل أصدقائي في شعبة العلوم السياسة بتخصصيها علاقات دولية و تنظيمات إدارية

و أيضا لا أنســـى أصدقائي في شعبة الحقوق ...

و زهرة عمري " صفية " ...

-- ((مروان)) --

* * * * * * * * * * *

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والديا العزيزان حفظاهما الله وأطال عمرهما....

وإلى شريك عمري و إلى كل أخواتي و أخويا .....

إلى كل عائلة علماوي وعائلة لزدك ولا أنسى صديقاتي سليمة سعاد هاجر عائشة مؤنسة

وإلى كل الأساتذة العلوم السياسية خاصة أساتذة علاقات الدولية .....

وكل طلبة جامعة قاصدي مرباح

وكل من يعرف علماوي خضرة.....

--((خضرة))--

مقـــــــــدمة

مـقدمة

❖ **الفصل الأول: الإطار النظري.**

◆ **المبحث الأول:** محددات الدبلوماسية.

- المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية وعلاقتها بالسياسة الخارجية.
- المطلب الثاني: التحول في وظائف الدبلوماسية في ظل الوضع الراهن.

◆ **المبحث الأول:** محددات الأزمة.

- المطلب الأول: تعريف الأزمة والمفاهيم المقاربة لها.
- المطلب الثاني: البعد السياسي والإقليمي للأزمة.

❖ **الفصل الثاني: المحددات الرئيسية للدبلوماسية الجزائرية.**

◆ **المبحث الأول:** تاريخ للدبلوماسية الجزائرية.

- المطلب الأول: ميلاد الدبلوماسية الجزائرية مع الرواد الأوائل للمقاومة.
- المطلب الثاني: إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الحركة الوطنية.

◆ **المبحث الثاني:** مفاوضات إيفيان و نتائجها.

◆ المطلب الأول: الظروف المحيطة وصيرورة المفاوضات.

◆ المطلب الثاني: نتائج مفاوضات إيفيان.

◆ **المبحث الثالث:** مبادئ وميزات الدبلوماسية الجزائرية.

- المطلب الأول: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية.
- المطلب الثاني: ميزات الدبلوماسية الجزائرية.

❖ **الفصل الثالث: نموذج الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الإرتري.**

◆ **المبحث الأول:** الواقع الجغرافي والاجتماعي لإثيوبيا وإرتريا.

- المطلب الأول: الواقع الجغرافي لإثيوبيا وإرتريا.
- المطلب الثاني: الواقع الاجتماعي لإثيوبيا وإرتريا.

◆ **المبحث الثاني:** جذور النزاع الإثيوبي الإرتري.

- المطلب الأول: المرحلة الأولى من القرن الـ04 إلى 1896م.
- المطلب الثاني: المرحلة الثانية من 1930 إلى 1978م.

- المطلب الثالث: المرحلة الثالثة من 1978 إلى 1993م.

- **المبحث الثالث:** أسباب الصراع الإثيوبي الإرتري.
  - المطلب الأول: الأسباب الإستراتجية.
  - المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية.
  - المطلب الثالث: الأسباب الخارجية.
- **المبحث الرابع:** تطورات الصراع الأخيرة ودور الدبلوماسية الجزائرية في هذا الصراع.
  - المطلب الأول: تطورات الصراع الإثيوبي الإرتري وجهود التسوية.
  - المطلب الثاني: النظرة الجزائر لعملية وقف إطلاق النار.
  - المطلب الثالث: جهود الدبلوماسية الجزائرية وتوقيع اتفاق السلام الشامل.

الخاتمة

تعتبر الدبلوماسية أحد الأدوات الأساسية المكونة لسياسة الدولة بمنطلق أنها تتعامل مع نظيراتها من الدول على المستوى العالمي و الإقليمي و المحلي. أو على مستوى الساحة الدولية. حيث تسهم العلاقات الدبلوماسية في خلق روابط من التواصل و التعاون الفعال بين الوحدات السياسية الدولية في حالات السلم، كما توظف أحيانا في حالات الحرب من أجل إيجاد جو من التفاهم و فرص للقاء و تخطي المشاكل الآنية و ذلك بما يسمى مبدأ التفاوض.

لقد سعت الدبلوماسية الجزائرية منذ استقلالها سنة 1962 إلى تبني جملة من المبادئ التي تحدد تعاملها مع العالم الخارجي، وتسهم في إيجاد دور فعال وايجابي خاصة على المستوى الإفريقي وذلك من خلال الدعوة إلى نظام اقتصادي عادل وأيضا دعم حركات التحرر، وتحقيق مبدأ تقرير المصير للشعوب المستعمرة. والذي كان من أولويات الدبلوماسية الجزائرية ... وبحكم الموقع الجيوإستراتيجي لها وكونها بوابة القارة الإفريقية وقلب المغرب العربي وذات نفوذ واضح على الساحة في دعم وحل القضايا الإفريقية، كان لزامًا عليها كأحد أنجع الدول الإفريقية بدل جهود مضاعفة وتأكيد حضورها الفعال في فض النزاعات الإفريقية خاصة.

أهمية الموضوع

يستمد هذا الموضوع أهميته من كون الجزائر إحدى الدول حديثة الاستقلال وأكثر الدول التي قضت فترة طويلة من الكفاح للتخلص من الاستعمار الغاشم على شقيه الدبلوماسي والعسكري. وتمكنت خلال فترة معتبرة من إيجاد مركز حيوي على المستوى الدبلوماسي بين البلدان النامية عموما، والقارة الإفريقية خاصة، رغم حداثة البناء السياسي لمؤسسات الدولة وحداثة التجربة الدبلوماسية وكونها قضت فترة عصيبة بما يسمى العشرية السوداء.

ومن هذا المبدأ أصبحت الدبلوماسية الجزائرية تستدعي الاهتمام فكريًا وأكاديميًا وعمليًا عن طريق البحث في خبـاياها والمكونات الديناميكية الموجهة للعمل الدبلوماسي بما يسمح لها فرض ذاتها على المستوى الإقليمي.

وعلى غرار ذلك وجراء الأزمة الداخلية التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينات، والتي غيبتها عن الساحة الإفريقية لعشر سنوات، تستطيع الدولة تخطي الأزمة بعرض مبادرة المصالحة والوئام من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتجاوز هذه الأزمة الداخلية وتخطي الإعراض الدولي عنها الذي اتهمها بمصدّر للإرهاب حيث استطاعت أن تفرض ذاتها من جديد ورد الاعتبار على المستوى الخارجي منذ القمة الـ 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية، والذي جعل موضوع بروز الريادة الدبلوماسية الجزائرية من جديد على مستوى القارة الإفريقية وإسهاماها في فض النزاع الإفريقي العميق أمرًا يستحق المتابعة والبحث لمعرفة المحطات التي مرت بها ومكوناتها التي صنعت نشاطها.

مبررات اختيار الموضوع

المبررات الموضوعية

تبرز المبررات الموضوعية لدراسة " نموذج الدبلوماسية الجزائرية " في كونها من أنجح الدبلوماسيات على مستوى القارة الإفريقية و المستوى العربي، مما أصبح يُعتمد عليها في تمثيل دول القارة على مستوى المحافل الدولية كـمجموعة الثمانية (G08) و الجمعية العامة للأمم المتحدة و غيرها، و أحد أهم الشركاء في حل النزاعات و محاربة الإرهاب كونها خاضت تجربة طويلة في محاربة الظاهرة.

المبررات الذاتية

يرجع الميل إلى هذا الموضوع حول "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية " إلى كون الظاهرة المدروسة موضوع جيد يستحق البحث خاصة أنّه يتعلق بالبلد الجزائر، ومن جهة أخرى أنه يجمع في طياته ثلاثة مقاييس مدروسة: الدبلوماسية والتفاوض، وتحليل الصراعات الدولية، وسياسة الجزائر الإقليمية والدولية.

الدراسات السابقة

من الدراسات المهمة التي عالجت الموضوع الدبلوماسية الجزائرية

- مذكرة الماجستير: **"الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي"** للطالب العايب سليم، سنة 2011/2010، وتطرق الدراسة إلى نشاط الدبلوماسية الجزائرية الإقليمي ((القارة الإفريقية))، والعمل تحت راية منظمة الإتحاد الإفريقي لتوجيه دبلوماسيتها ودعم قضايا القارة والمساهمة في حلها. وعالجت هذه الدراسة محددات السياسة الخارجية الجزائرية المؤثرة والموجهة لصناع القرار في الدولة، وكذا السمات والمبادئ والجانب الكرونولوجي لتطور الدبلوماسية الجزائرية منذ دبلوماسية الأمير عبد القادر، وتناول الدراسة أيضا النشاط القاري لها في دعم حركات التحرر والتنافس الإقليمي مع المغرب لتزعم المنطقة ، وأيضا المنحى الذي خاضته الدبلوماسية الجزائرية خلال مرحلة تطورها من عصرها الذهبي ومرحلة تقهقرها والجهود المبذولة من أجل إعادتها إلى السكة من خلال اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب سنة 1999 ودورها في القرن الإفريقي من خلال التوصل إلى وقف لإطلاق النار وأيضا جهودها في دعم مشروع مراجعة المعاهدة المؤسسة للمنظمة. وأشارت الدراسة أيضا إلى دبلوماسية القمة التي أصبحت تتميز بها الدبلوماسية الجزائرية من خلال دورها في تأسيس ودعم مبادرة النيباد وإنجاز مجلس السلم والأمن الإفريقي ومنظورها في مواجهة مشكلة الإرهاب ودعم قضية الصحراء الغربية.

- دراسة كتاب: **الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإرترية** لمحمد بوعشة، وتطرق فيه إلى الوساطة الجزائرية بين إثيوبيا وإرتريا خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية. وتناولت هذه الدراسة نشاط الدبلوماسية الجزائرية انطلاقا من القمة الـ34 التي انعقدت سنة 1998 (بواغادوغو) تحضيرًا للقمة الـ35 التي انعقدت في الجزائر بعد أن حشدت لها اهتمام القادة الأفارقة، والتي تحركت خلالها الجزائر لإنهاء الحرب الدائرة في القرن الإفريقي بصفتها رئيسة منظمة الوحدة الإفريقية، وتطرق فيها الكاتب إلى جهود التي بذلتها الجزائر من أجل إقناع الطرفيين للوصول إلى اتفاق إطلاق النار، مع الإشارة إلى الدعم الذي وجدته من

الشركاء الدوليين كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة. كما أشارت الدراسة إلى بعض العراقيل التي اعترضت الجهود الجزائرية المتمثلة في تخوف الدول المجاورة على مصالحها جراء تزايد النفوذ الجزائري في إفريقيا، تبعا لأي نجاح تحققه في وساطتها.

إشكالية الدراسة

وقد تمت صياغة الإشكالية على النحو التالي: **كيف برزت الدبلوماسية الجزائرية الحديثة ؟ وكيف ساهمت في حل النزاع الإثيوبي الأريثيري؟**

وتحت هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل للخبرة التاريخية للدبلوماسية الجزائرية دور في بناء أسسها الحديثة؟

- كيف نجحت في إدارة الأزمة الإثيوبية الإرترية التي تدخلت فيها؟ وكيفت عملت على كسب التأييد الأفريقي والدولي لها؟

فرضيات الدراسة

- إن مفاوضات إيفيان أكسبت الدبلوماسية الجزائرية الخبرة في إدارة الأزمات وحلها.
- لقد ساهمت المحددات والمبادئ والسمات المشكلة للسياسة الخارجية الجزائرية في توجيه دبلوماسيتها وتفعيل دورها.

الإطار المنهجي: لدراسة هذا الموضوع دراسة علمية تتماشى وطبيعة البحث العلمي وظفنا مجموعة المناهج التالية:

- **المسح التاريخي** _ والذي نقوم فيه بتتبع التطور التاريخي لتطور الدبلوماسية الجزائرية و مراحلها، و كذلك تتبع الفترة التاريخية لجذور النزاع أو الجانب الكرونولوجي للنزاع الإثيوبي الإرتري.

- **المنهج الوصفي** _لوصف المحددات الرئيسية للدبلوماسية الجزائرية المؤثرة في توجيه العمل الدبلوماسي.
- **المنهج التحليلي** _ لتحليل النزاع الإرتري الإثيوبي والذي يدخل فيه (الجانب الكرونولوجي) الذي يشمل الأحداث والزمن، وأيضا تحديد أهم قضايا النزاع والأطراف المباشرة وغير المباشرة.
- **المنهج دراسة حالة** - لدراسة حالة التدخل الدبلوماسي الجزائري في حل قضية النزاع الإثيوبي الإرتري.

تقسيم الدراسة

وقد قسمت هذه الدراسة على **ثلاثة فصول**:

الفصل الأول: والذي تضمن الجانب النظري للموضوع والمتمثل في تعريف مصطلحي الدبلوماسية والأزمة الإقليمية ومحدداتهما.

الفصل الثاني: وتضمن أربع مباحث ابتداءً من الجانب التاريخي للدبلوماسية الجزائرية منذ 1954، مرورًا بمفاوضات إيفيان كونها أنجع المحطات في الدبلوماسية الجزائرية، وكذا السمات والمبادئ المشكلة لها.

الفصل الثالث: والذي تضمن أربع مباحث أيضًا لدراسة نموذج الوساطة الجزائرية في حل النزاع في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإرتريا، والذي تضمن أولاً الواقع الجغرافي والاجتماعي للدولتين المتصارعتين: إثيوبيا وإرتريا ودراسة جذور النزاع، وكذا أسباب وتطورات النزاع على دول المنطقة، وكيف ساهمت الدبلوماسية الجزائر في تحقيق اتفاق السلام، ووقف إطلاق النار بمساعدة وتغطية دولية وأممية.

الفصل الأول

الإطـــار النظري

المبحث الأول: محددات الدبلوماسية.

ويتضمن مطلبين، أولاً تعريف الدبلوماسية، والثاني التحول في وظائف الدبلوماسية في ظل الوضع الراهن.

• المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية وعلاقتها بالسياسة الخارجية.

لقد تعددت تعاريف الدبلوماسية منذ بدايتها إلى الآن، نظرًا لمراحل التي تطورت عبرها منذ العصور القديمة المصرية والرومانية واليونانية، والتي شهدت بدايات التمثيل الدبلوماسي، وتضمنت خلالها سمات الدبلوماسية الحديثة، حيث سعى المفكرون إلى وضع تعاريف لها .

حيث تعرف الدبلوماسية بأنها **"علم وفن** ممارسة التمثيل الخارجي بواسطة هيئة من الممثلين السياسيين تعرف بالسلك الدبلوماسي ".

فالدبلوماسية من حيث أنها ((**علم**)) تشمل دراسة القانون الدولي العام والخاص وتاريخ تطور العلاقات الدولية والمعاهدات التي تنظم هذه العلاقة.

أما من حيث إن الدبلوماسية ((**فن**)) فذلك يشمل إحاطة بالعرف الدبلوماسي وأساليب الدبلوماسية واستخدام وحفظ الوثائق معرفة بامتيازات السلك السياسي والتقاليد الخاصة بالبروتوكول – المراسيم – في الاستقبالات الرسمية وعقد المؤتمرات وغير ذلك مما يتصل بمهمة الممثل الدبلوماسي في الخارج.

كما يطلق لفظ الدبلوماسية عرفًا على أسلوب من **السلوك** في المعاملات يتسم بالحذر والحيطة أو اللباقة والقدرة على التخلص من المزالق أو بالبراعة في الوصول إلى الغرض المقصود دون استثارة حفيظة أو نقمة، وجميع هذه الصفات تشييد بمهمة الدبلوماسي الناجح.[1]

فالدبلوماسية حسب ((**ألان بلانتي**)) هي تعبير عن سياسة معينة وهي شبكة مناسبة للاتصالات في نفس الوقتّ، كما أنها آلية لتنظيم العلاقات بين الدول وهي المعالجة السلمية الوحيدة للأزمات التي تهز الوسط الدولي. وهي كذلك مهنة، من أفضل المهن التي تمنحها

[1] وليد خالد الربيع، **الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي و القانون الدولي – دراسة مقارنة** -.جامعة الكويت، مجلة الفقه و القانون، ص06، متاح على الموقع: www.majalah.new.ma تاريخ الإطلاع: 2013/03/03.

الدولة المعاصرة. وبالنسبة للذي يعتز ببلاده ويفخر بها ليس هناك أنبل مهنة تمثيلها لدى الآخرين.[1] وقد تطرق هنا إلى بعض وظائف الدبلوماسية.

وحسب ((**شارل ديغول**)) ليس هناك حقيقة مطلقة في السياسة أو في الإستراتجية. ولكن هناك ظروف تترجمها هذه الحوادث اليومية التي تتحكم في حياة الأمم. و**الدبلوماسية هي بنت الوقت**: فنجاح مبادرتها باهض الثمن ومكلف في المجهودات والآجال وفي المقاربات .. والمسافات تبقى طويلة صعبة الاجتياز لا سيما إذا كانت ثقافية، والخلاصة فإن القوة ثمرة للصبر.[2]

وتعرف الدبلوماسية أيضا على أنّها في معناها الشامل هي "العملية الكاملة التي تقيم علاقاتها الخارجية. أنها وسيلة الحلفاء للتعاون، ووسيلة الخصوم لحل النزاعات دون اللجوء إلى القوة".[3]

وتستعمل الدبلوماسية أحيانا بمعنى السياسية الخارجية، والدبلوماسية ليست مجرد وسيلة لأداء السياسة الخارجية، فهي قد تتحول إلى جهاز مفكر وضاغط ومؤثر على الجهاز المركزي ذاته المسؤول عن السياسة الخارجية. بل قد تصبح أحيانا عاملا محددا في صنع أو تعديل السياسة الخارجية كخطة عامة في الفضاء الخارجي للدولة. ولذلك تعرف بأنها (علم وفن) لهما شروطهما ومعالمهما المحددة. ومع هذا ينبغي التمييز بينها وبين السياسة الخارجية التي تبقى الأصل من حيث كونها الإستراتجية العامة للدولة تستهدف تحقيق أهداف معينة على الصعيد الدولي في صلتها بالأمن القومي.

في حين أن الدبلوماسية – في معناها القانوني العام – ينظر إليها كأداة سلمية فقط (بينما هي ليست كذلك دائما)، وينظر إليها كذلك (كـعلم للمعاهدات لتنظيم العلاقات الدولية).[4]

---

[1] وليد خالد ربيع، **مرجع سابق**، ص.38

[2] نفس المرجع، ص 44.

[3] مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، 2002، ص203.

[4] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإرترية**. الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، 2004. ص 22.

لذلك **فالدبلوماسية** تعرف في الغالب بأنها "مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة للدول، والتوفيق بين المصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية".[1]

ولعلى أكثر التعريفات شمولاً ودقةً هو التعريف الذي وضعه ((**فيليب كاييه**)) بأن الدبلوماسية هي "الوسيلة التي يتبعها أحد أشخاص القانون الدولي لتسيير الشؤون الخارجية بالوسائل السلمية وخاصة بطريقة التفاوض".[2] وهذا التعريف لم يختص الدول بالدبلوماسية فقط، فجميع أشخاص القانون الدولي الأخرى – لاسيما المنظمات الدولية – تمارس الدبلوماسية، كما أنه لم يدخل في مسائل فرعية مثل تعداد مهام الدبلوماسية.

• المطلب الثاني: التحول في وظائف الدبلوماسية في ظل الوضع الراهن.

لقد غير التقدم الهائل الذي تم إحرازه في ميدان الاتصالات من ظروف ممارسة العلاقات الدبلوماسية تغييرًا عميقًا إن لم يكن قد غير من طبيعة هذه العلاقات نفسها.

فباستثناء الجانب البروتوكولي للوظيفة التمثيلية التي لم يبق منها سوى مغزاها الرمزي فقد أصبحت المهام الثلاث التقليدية الأولى للخدمة الدبلوماسية خالية تمامًا من أي مضمون حقيقي، فلم تعد القيادات السياسية في حاجة إلى خدمة السفارات للقيام بوظيفة الاتصال فيما بينها، إذ تقوم هذه القيادات بالانتقال بنفسها باستمرار وبسرعة من بلد إلى آخر بالإضافة إلى وجود وسائل الاتصال العديدة والتي يمكن استخدامها في إجراء محادثات عند الضرورة.

ولم يختلف الدور الإعلامي للبعثة الدبلوماسية تماما ولكنه أجبر على التغيير إذ عادة ما يتم تداول الأخبار بشكل فردي عن طريق وسائل الإعلام قبل أن تتمكن السفارات من نقلها، وبالتالي فلا يبقى لهذه السفارات من دور سوى محاولة تحذير حكوماتها من التغيرات المتوقعة والتي لم تعرف بعد، أو جمع وتحليل وتفسير الأخبار التي تم نشرها بالفعل

[1] بدون مؤلف، **موسوعة السياسة، الجزء الثاني**. المؤسسات العربية للدراسات و النشر،ط2.بيروت 1991،ص658.
[2] وليد خالد الربيع، **مرجع سابق**، ص07.

وفي هذا الإطار فعادة ما يتمكن الصحفيون من تحقيق السبق على الدبلوماسيين، أما فيما يتعلق بالتفاوض فنجد أن هذه الوظيفة نقلت بدورها تدريجيا من نطاق المهام الموكلة إلى السفارات و أصبح يقوم بها المسؤولون الرسميون مباشرة.[1]

وعلى العكس من ذلك نجد أن الدبلوماسية قد تطورت تطورا ملموسا مما يقطع بتنوع وازدياد كثافة العلاقات الدولية، فقد تطورت الخدمات التجارية والمالية والثقافية والاجتماعية تطورا ملموسًا في السفارات وهو ما يؤكد على أن السفارات قد تحولت عما كانت، حيث عجزت عن الاستمرار كمراكز للتأثير السياسي إلى شيء أشبه بمكاتب العلاقات العامة ومراكز متقدمة للاختراق التجاري.

والواقع إن الشبكة الدبلوماسية تعتبر ضحية للتقدم في وسائل الاتصال، لكن ذلك لا يعني أنها قد أصبحت من مخلفات الماضي، فالدبلوماسية كفن للتفاوض بين الحكومات لم تختف ولكنها تتم الآن على الهواء مباشرة بين المسؤولين المباشرين.

وقد عالج الطرح السابق، تحول دور الدبلوماسية من وظيفتها الكلاسيكية التي ترتبط بالاتصال بين الدولتين وتنقل المعلومة التي شهدت نموًا متسارعًا عن طريق النقل الإعلامي لها، وأصبحت الوظيفة الدبلوماسية تكاد تحصر بين المسؤولين الرسميين.[2]

ونضرب مثالا هنا في مساعي المبعوث الدبلوماسي "البشير الإبراهيمي" في محاولة التوصل إلى حل للأزمة السورية المعقدة والشائكة، والتي تتضمن إلى جانبها التغطية الإعلامية لهذه الأزمة وتيسير تنقل المعلومات حول الأزمة وبحث جهود المبعوث الدبلوماسي وأراء القوى الكبرى وتجاذباتها.

[1] مصطفى بخوش، **مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الراهنة**. مجلة الفكر، العدد3، جامعة محمد خيضرة، بسكرة، (د.ت.ن)، ص93.
[2] **نفس المرجع**، ص.94

المبحث الثاني: محددات الأزمة الإقليمية.

إن جوهر أو طبيعة الأزمة يحتوي على عدد من المحددات التي تختلف على حسب طبيعة والمجال الذي تحدث فيه، فقد تكون اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية.. الخ. وبحكم مجال الدراسة لدينا سنتطرق إلى البعد السياسي للأزمة، وكذا الأسباب التي يمكن أن تؤدي بها إلى أن تتصف **بالأزمة الإقليمية**.

• المطلب الأول: تعريف الأزمة والمفاهيم المقاربة لها.

1. الأزمة Crisis:

تتعدد التعاريف في سياق الأزمة بتعدد المنظرين السياسيين ووجهات النظر المختلفة. حيث تعرف **الأزمة لـغةً**، على أنها هي الضيق و الشدة. و لفعل أزم على الشيء أزماً، أي عض بالفم كله عضاً شديداً، فمثلا: يقال أزم الفرس على اللجام ويقال أزمت السنة أي أشتد قحطها.

و **الأزمة طبقا لقاموس لسان العرب** هي الجدب أو القحط أو المجاعة ويورد أيضا أزمة سياسية أو اقتصادية ويستمر قاموس المورد في القول بأن **الأزمة، "هي** مرحلة في العمل القصصي أو المسرحي تتضارب فيها العوامل المعارضة أشد ما يكون التضارب". ويعرف **قاموس وستر الأزمة** بأنها " نقطة تحول يحدث عنها تغير إلى الأفضل أو الأسوء أو هي لحظة حاسمة أو وقت عصيب". وكلمة **أزمة باللغة العربية الدارجة** تفهم عن حدث عصيب يهدد كيان وجود الفرد أو المنظمة أو الدولة. وبالتالي لا تدل على تغيير نحو الأفضل. **يقاس مفهومها في اللغة الانجليزية** الذي يشير إلى تغير نحو الأسوء أو الأفضل فيما يدل معناها في **اللغة الصينية** على الفرصة والخطر.[1]

[1] علي بن هلهول الرويلي، **الأزمات تعريفها – أبعادها – أسبابها**. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص02.

أمّـا اصطلاحا، فتعرف الأزمة في **كتاب إدارة الأزمات** بأنها " ظرف انتقالي أو حالة مؤثرة أو مواقف عصيبة في فترات حرجة ونقاط تحول مفاجئ تهدد كيان المنشأة أو الدولة ".[1]

والأزمة " هي عبارة عن مدة وجيزة من الوقت عندما يدرك طرف أو أكثر، في حالة نزاع، أن خطرا كبيرا يحدق بمصالحه الحياتية و أن لديه فترة قصيرة من الوقت ليرد على هذا الخطر ". **فالأزمات بين الدول** " هي فترات تزداد خلالها إمكانية الحرب ازدياداً حاداً".

والأزمة " هي تحول مفاجئ يطرأ على العلاقات ((الطبيعية)) بين الدول، قد تتصعد فتنجم عنها حروب أو يتم التعامل معها بطريقة تبعد شبح الحرب وتعيد التسوية إلى ما كان عليه. لذا **فالأزمة** هي فترة ضرورية بين السلم والحرب، لكن ليس من الضروري أن تؤدي إلى الحرب.[2]

ولتحديد حدود مصطلح الأزمة، نبرز الخصائص التالية التي لتمييزها عن غيرها من المصطلحات:

- المفاجأة
- قلة الوقت
- الإرباك في صناعة القرار
- عدم وفرة المعلومات
- عدم توفر الإمكانات
- التوتر و الإحساس بالخطر

وهذا الرسم التوضيحي رقم (1) يوضح مستويات النزاع .

شتيفان كلاوس، **معالجة النزاعات دليل تدريبي للمرشدين**، ترجمة: يوسف حجازي، فلسطين: مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف، 2002، ص 15.

[1] علي بن هلهول، **مرجع سابق**، ص03.
[2] مارتن غريفش و تيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، 2002. ص 48-49.

2. **النـــزاع:** حسب ((ويلمورت وهوكر)) هي" تصارع فعلي بين طرفين أو أكثر يتصور كل منهم عدم توافق أهدافه مع الآخر أو عدم كفاية الموارد لكلاهم وتعويق تحقيق أهدافهم ".[1]

3. **الصراع Conflict:** وهو وجود علاقة بين اثنين أو أكثر من الأفراد أو الجماعات الذين لديهم أهداف متعارضة أو يعتقدون أنها متعارضة والتي قد تؤدي إلى حالة من العداء بين الطرفيين، الأمر الذي يجعل الاتفاق أو التعايش بينهما صعبًا أو مستحيلاً. وترى الأطراف المعنية أن ذلك يمثل تهديدًا لمصالحهم واحتياجاتهم أو اهتماماتهم.[2]

4. **الحرب War:** وهي الوجه البارز للصراع فهي مرحلة مستقلة منه، وهناك تعريف ((**مالينوفيسكي**)) للحرب على أنه "الصراع المسلح بين وحدتين سياسيتين مستقلتين باستخدام قوات عسكرية منظمة في متابعة سياسية قبلية أو قومية".[3]

5. **الوساطة Mediation:** تعرف **الوساطة** في أبسط التعريفات بأنها "عملية ودية لحل النزاع بين طرفين أو أكثر"، وكذلك على أنها عملية يحاول فيها المتنازعون حل الاختلافات فيما بينهم بقبول مساعدة طرف ثالث مقبول لهما، و**هدف الوسيط** هو مساعدة الأطراف للبحث عن حل مشترك مقبول لهم، ولمواجهة أية توجهات نحو ربح أحد الأطراف وخسارة الطرف الآخر ((ربح / خسارة))، و**الوسطاء** غالبًا ما يكونوا شخصًا واحدًا، ولكن يمكن أن يكون أكثر من وسيط في نفس عملية الوساطة. **كما أن من مميزات الوساطة أنها:-**

- عملية طوعية تحتاج إلى موافقة طرفي النزاع
- غير رسمية
- أن هناك تعاون ما بين أطراف النزاع
- كما أن الحل في الوساطة نابع من الأطراف ويحقق مصالح هذه الأطراف.[4]

---

[1] زياد الصمادي، **حل النزاعات**. برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009- 2010، ص9.

[2] مبارك علي، **ورقة المعلومات الأساسية الثالثة قضايا الصراعات**. متاح على الموقع: www.networklearning.org تاريخ الإطلاع: 2013/03/02.

[3] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **إدارة الصراعات و الأزمات الدولية نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة**. متاح على الموقع: www.Kotobarabia.com تاريخ الإطلاع: 2013./03/10

[4] خالد سليم، **دليلك في الوساطة كيف تكون وسيطًا ناجحًا**. فلسطين: مؤسسة تعاون لحل الصراع، 2002. ص 49-50.

• المطلب الثاني: البعد السياسي و الإقليمي للأزمة.

إن تداعيات الأزمات ذات البعد السياسي هي من أخطر الأزمات التي تعرّض الدولة إلى التفتيت والانهيار وبقائها إلى الخطر، وذلك بسبب حساسية وضعها وشمولية تأثيرها والارتباط بالأبعاد المحلية والإقليمية والدولية، وكونها فجائية تتأثر فيها المصالح الوطنية. وتبرز جماعات المعارضة وتنشط الحركات والعناصر الانفعالية كما تخلق نوعا من عدم الاستقرار والتوازن السياسي بين القوى السياسية الوطنية يؤدي إلى حالة من الاحتقان بين شرائح المجتمع يدفعها إلى الاحتجاجات والمظاهرات والعصيان المدني وإذا استمرت هذه الأزمة ولّدت أزمات مصاحبة يصعب مواجهتها وحلها وتؤثر تأثيرا كبيرًا في شرائح المجتمع قد تدفعهم إلى الشغب أو العصيان المدني، مما يهدد النظام أو مفاصل القرار السياسي فيه. كما حدث في الصومال للرئيس ((زيا ديري)) و((سوهارتو)) في أندونيسيا و((ماركوس)) في الفلبين و ((شايشيكو)) في رومانيا والعصيان المدني من خلال الحركة البرتقالية في كرواتيا.[1]

وعند تضخم الأزمة وعدم السيطرة عليها تستدعي تدخلات إقليمية ودولية مما يجعل الأزمة تتجاوز بعدها المحلي وهنا تبدأ بالتدخلات والاشتباكات المعقدة والتي تزيد الوضع تعقيدا. مما يصعب وضع الحلول لها. حيث ظهرت بعض المصطلحات المتعلقة بالأزمة السياسية كالصومله، والبلقنة، والأفغنة. وقد تستدعي هذه الأزمات أيضا تعاونًا دوليا لحلها كأزمة احتلال الكويت والأزمة في كوسوفو.

وأيضا قد تحتاج إلى قرارات أممية وفرض عقوبات وهو ما يزيد الطين بله على الدولة وشعبها كأزمة الملف النووي الإيراني والملف النووي لكوريا الشمالية.[2]

[1] علي بن هلهول الرويلي،**مرجع سابق**، ص 15.
[2] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

وأحيانًا تتطور الأزمة لتصبح ذات بعد إقليمي وذلك عندما تنشأ الأزمة وتتفاقم في ظل مسببات عدة وعوامل بين داخلية وخارجية تتفاعل معها كل المناحي الحياتية الأخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية وأمنية تتجه الأزمة في دورة حياتها حسب مستواها إلى تهديد بقاء الدولة أو المنظمة أو الفرد، وتنتج عنها تداعيات سلبية تنعكس على الوضع العام لفترات قد تطول أحيانا قبل أن يتم التعامل مع هذه الأزمة لإنهائها أو التقليل من أثارها، وكذلك الاستفادة من دروسها السابقة منعًا لتكرارها وحسن التعامل معها.

وكذلك تتعدد وتتطور الأزمة حسب فحواها ومكوناتها وأسبابها فقد تكون الأزمة محلية أو وطنية أو إقليمية أو دولية. مثال ذلك الأزمة النووية الكورية وكيف أصبحت ذات بعد إقليمي؟[1]

إن للأزمات بعد إقليميا ودوليا تؤثر بشكل عام على دول المنطقة وقد يتعدى إلى مداً أبعد يشمل عدة دول، فالأزمة النووية والملف النووي الكوري الشمالي قد أثر على الأمن في شرق آسيا والباسفيك، وعلى رفع حدة الصراع بين الكوريتين الشمالية والجنوبية. مما استدعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان بالتدخل لنزاع فتيل الأزمة ومنعها من الانفجار، كما أن الملف النووي الإيراني وما يجري حوله أصبح مصدر قلق لدول المنطقة ومصدر خوف للولايات المتحدة ودولا غربية .

كما أن الأزمات الاقتصادية وأزمات الطاقة والأزمات الأمنية والعسكرية باتت تهدد الأمن والسلم العالميين مما جعل العالم يحشد طاقاته وجهوده في التصدي لهذه الأزمات مثل مكافحة الإرهاب والجريمة والمخدرات والتقليل من أثار الأزمة الاقتصادية العالمية وقد تطورت صور التعاون الدولي في التصدي لأبعاد الأزمات من خلال إبرام اتفاقيات دولية وانتشار منظمات إقليمية ودولية متخصصة لمجابهة الأزمات الناتجة من الكوارث الطبيعية والبشرية التي تقع في أي دولة من دول العالم من خلال منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المرتبطة بها. [2]

[1] علي بن هلهول الرويلي،**مرجع سابق**، ص20
[2] **نفس المرجع، نفس الصفحة.**

لقد تعددت تعاريف الدبلوماسية منذ بدايتها إلى الآن، نظرًا لمراحل التي تطورت عبرها منذ العصور القديمة المصرية والرومانية واليونانية، والتي شهدت بدايات التمثيل الدبلوماسي، وتضمنت خلالها سمات الدبلوماسية الحديثة، حيث سعى المفكرون إلى وضع تعاريف لها، و الدبلوماسية في أبسط تعاريفها هي "فن" و"علم" قائم له ما يميزه عن غيره من العلوم، و تتمثل الدبلوماسية في طرق التواصل الفعال في العلاقات بين الدول في أوقات السلام و أحيانا وقت الحرب عن طريق المفاوضات.

وتبرز ملامح الأزمة عامة والأزمة الإقليمية خاصة في بعض المميزات والخصائص تجعلها تختص عن غيرها في المجالات الأخرى، كالأزمة السياسية التي لها طابع خاص تمتاز به عن غيرها من الأزمات، وتتعدى الأزمة أيضا على مستويات من محلية وطنية فإقليمية فدولية، وهناك أيضا مستويات للأزمة والتي تبدأ من التوتر ثم النزاع ثم الصراع و ثم تليها الحرب التي هي آخر درجاتها.

الفصل الثاني
المحددات الرئيسية للدبلوماسية الجزائرية

المبحث الأول: تاريخ الدبلوماسية الجزائرية

لقد برزت الدبلوماسية الجزائرية منذ الثمانينات من خلال قادة و رجال الدولة الأوائل لبناء الدولة الحديثة.

• المطلب الأول: ميلاد الدبلوماسية الجزائرية مع الرواد الأوائل للمقاومة.

1. مساعي الدبلوماسية مع الأمير عبد القادر:

في عهد الأمير عبد القادر وبعد مبايعة السخان له كان من الضرورة وجود علاقات دبلوماسية مع الدول المجاورة له وكان أول علاقة مع السلطان المغربي وهذا ما شجع وزاد حماس الأمير عبد القادر لتنمية العلاقات ولكن بجنوح الجنرال "ديمشال" إلى السلم وتوقيع معاهدة التي عرفت باسمه مع الأمير عبد القادر يوم 28 فيفري 1834، أدى إلى فتور العلاقات المغربية الجزائرية بحيث اعترفت فرنسا بدولة الأمير عبد القادر الشيء الذي سوف يمهد لاعتراف دول أجنبية أخرى بها.[1]

في 23 سبتمبر 1835، كتب الأمير رسالة إلى ملك الإنجليز "قيلوم- وليام الرابع" عن طريق القنصل البريطاني في (طنجة) يبلغ فيها الحكومة البريطانية نبأ اعتداء فرنسا على معاهدة ديمشال وينوه بما عرف عن بريطانيا من الوفاء بتعهداتها أنه إذا كانت صداقة بريطانيا أقوى من صداقتها لفرنسا فإنه من الممكن التفاهم معها لربط العلاقات التجارية ولتعزيز المصالح بين البلدين.

في 30 مارس 1836 جاءه الرد من طرف القنصلية البريطانية بطنجة بأن الملك الإنجليز لا يستطيع أن يستجيب لطلبه بين البلدين.

أما علاقة الأمير مع الفرنسيين فرغم الانتصار الذي حققه على الجيش الفرنسي فإنه لم يستخدمه إلا في حدود التأثير الدبلوماسي ولذلك قبل دعوة الجنرال **"بيجو"** الذي استخلف تريزيل على قيادة وهران إلى عقد معاهدة جديدة، وبعد مفاوضات مباشرة بين "بيجو" و"سي السفال" ممثلا عن الأمير عبد القادر يوم 24 ماي. تم تحديد **معاهدة التافنة** يوم 30 ماي 1837 واحتوت هذه المعاهدة على خمسة عشر مادة ومن خلالها حقق الأمير عبد القادر مكاسب عظيمة أهمها تنظيم علاقاته مع العدو وحصر مواقع الاحتلال في نقاط محددة .

وبالتالي فقد ضمن لبلد فترة من السلام والهدوء الذي كان في أمس الحاجة إليه لتدعيم استقلاله السياسي والاقتصادي إلى جانب ضم المعاهدة رقعة موسعا مملكته التي تمتد

[1] سليم العايب، مرجع سابق، ص42.

من الحدود المغربية حتى داخل ولاية قسنطينة و كذلك حرر الأمير بواسطة المعاهدة مدينة تلمسان و(جزيرة أرشغون) واستعاد إلى مملكته أراضي الدوائر و(الزمالة) التي طالما كانت موضع نزاع وتطاحن مع العدو وبعد يوم توقيع المعاهدة جرت مقابلة بين الأمير والجنرال بيجو بناءً على طالب هذا الأخير وتم تبادل السفراء فيما بعد.[1]

بعد فشل الوفد الجزائري في مهمتها عاد أخيرًا إلى الجزائر في 28 يونيو 1838 ، إلا أن الأمير تفطن أن علاقات السلم لن تدوم مع الفرنسيين بعدما جرب عليهم كل أساليب الغدر والخداع ومن ثم سيعزز علاقاته أكثر مع المغرب ويطمح لربط علاقات دبلوماسية مع كل من بريطانيا والإمبراطورية العثمانية.

أما عن مساعي الأمير لربط العلاقات مع الإمبراطورية العثمانية قصد الحصول على المساعدات التي تمكنه من مواصلة القتال لنصرة القضية الوطنية فقد كانت بناءًا على إلحاح "حمدان خوجة" حيث أرسل السلطان العثماني عن طريق بريطانيا ووصلت هذه الرسائل المؤرخة في ديسمبر 1841 إلى كل من السلطان العثماني والصدر الأعظم.

في شهر أفريل 1847 ، راسل الأمير الملكة الاسبانية "إيزابيل الثانية" البوربونية أيد فيها رغبته في أن تتدخل كوسيط بينه وبين الفرنسيين من أجل إعادة علاقات السلم وأكد لها أنه إذا نجحت في إعادته إلى مملكته سوف لن ينكر جميلها ويمكن لها أن تستفيد منه فيما تريد وطلب منها في الأخير أن تأمر حاكمها بمليلية بأن يسمح لمبعوثيه بالدخول إليها لتسليم الرسائل أو للمفاوضة على بعض الأمور في 18 ماي 1847 استلم الأمير رسالة من "باشيكو" وزير الخارجية أوضح له فيها أن الملكة كلفته بإبلاغه رغبتها في إنهاء الصراع بينه وبين الفرنسيين.

16 جوان 1847 ذكر لها فيها إن فرنسا والمغرب قد تعاونا عليه وأنه من الواجب دفع هذا العداء، وفي 10 جويلية 1847 طلب منه إنشاء سوق مشتركة وأكد له أنه يضمن له الأمان والحراسة الكافية لها.

وبعد أن عقد مجلس الشورى اجتماعه لهذا الغرض تقرر فيه الاستسلام للفرنسيين وكان ذلك نهاية النضال العسكري والدبلوماسي للأمير الذي دام 15 سنة.[2]

2. مساعي الدبلوماسية لحمدان خوجة و أحمد باي:

شارك أحمد باي الذي كان يستمد شرعيته من الديوان الذي يتكون من رؤساء القبائل والعلماء كما يستمد شرعيته كذلك من تبعيته للباب العالي من الوهلة الأولى في

[1] نفس المرجع، ص43-44.
[2] سليم العايب، مرجع سابق، ص 44.

الدفاع عن مدينة الجزائر ضد الحملة الفرنسية، وبعد سقوط العاصمة وحسم المعركة عسكريًا لصالح فرنسا لم يختر الحاج أحمد أن يذهب إلى أي بلد كما فعل العديد من الأتراك مثل الداي حسين، بل عاد إلى قسنطينة لتنظيم المقاومة أما "حمدان خوجة" فقد كان مستشار الداي حسن قبل الاحتلال، وعند احتلال مدينة الجزائر كان ضمن الفريق المفاوض على شروط السلم مع الفرنسيين وكان بإمكانه الرحيل مع الداي حسن لكنه رفض ذلك بسبب حبه للوطن والدفاع عن الإسلام.[1]

وقد تم تعيينه أثناء فترة الاستعمار من طرف الجنرال "دي بورمون" عضو في المجلس البلدي واحتفظ بهذا المنصب في "كلوزيل" وكلفه "دوروفيقوا" بالتفاوض مع كل من "الباي بومرزاق" باي التيطري و"الحاج أجمد" باي قسنطينة.

ولقد سافر إلى باريس وذلك بغرض الدفاع عن القضية الجزائرية هناك حيث حرية التعبير ويكون على اتصال من المعارضة وكبار المسؤولين وقناصلة الدول الكبرى وحين وصوله في أواخر أفريل 1833 وجد نخبة من الجزائريين المثقفين أمثال "مصطفى بن براهيم باشا" و كان فيه الحماس والبحث عن فرصة للدفاع عن القضية الجزائرية وقد عرض على المسؤولين كل المشاكل والمعانات التي يعيشونها الجزائريين واضطهادهم وسلب كل ممتلكاتهم ونهبها والمجازر التي تقوم بها فرنسا والقتل كل من الأطفال والرجال والشيوخ والنساء ولم يكتف حمدان بهذه المساعي بل بعث بعدة عرائض إلى الملك "لويس فيليب" وأخرى إلى مقر المحكمة لدى مجلس الدولة وكان من أصداء هذه العرائض التي حررها حمدان تشكيل اللجنة الأولى ثم تشكيل اللجنة الثانية التي سميت باللجنة الإفريقية في 12 ديسمبر 1833.

وعلى الرغم من كل هذه المساعي الدبلوماسية التي قام بها حمدان لدى رجال الدولة العثمانية فإن مرحلة الضعف التي كانت تمر بها الدولة لم تسمح لها من أن تدخل في مناورات مع فرنسا التي كان ميزان القوة في صالحها خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى إثارتها وتتهور باحتلال كامل الشمال الإفريقي، لكن حمدان واصل الكفاح والنضال بالقسطنطينية من أجل الجزائر التي توفي سنة 1842.[2]

- **المطلب الثاني: إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الحركة الوطنية.**

بعد إطالة المقاومة الشعبية ضد الاستعمار ولكن في الأخير أدرك الجزائريون أن لم يأت بنتيجة وعليه البحث عن أسلوب جديد للكفاح ضد الاستعمار وأن المقاومة المسلحة لم ترجع كل الحقوق المسلوبة منهم فلذا أصبح النضال السياسي هو الأسلوب

[1] سليم العايب، مرجع سابق، ص49
[2] نفس المرجع، ص 50-51.

الأنسب للأفراد النخبة المثقفة الجزائرية و التي تتمثل في جمعيات و أحزاب التي تدافع عن حقوقها الضائعة.

1 - مساعي إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع الأمير خالد:

لقد استطاع الأمير خالد أن يبرز في المجال السياسي إبتداءًا من سنة 1919 كلسان حركة الشبان الجزائرية تتمثل هذه الحركة في ظهور نخبة من الجزائريين المكونين في المدارس الفرنسية. غير أن عدم استجابة لمطالبهم الإصلاحية الموحدة أدى إلى انشقاقهم إلى اتجاهين الأول ينادي بحق المواطنة والتمثيل في البرلمان مع بقاء نظام الأحوال الشخصية تأثر بإرادة الجماهير المسلمة في الحفاظ على معتقداتها ومقومات شخصيتها الإسلامية وقد وجد هذا الاتجاه في الأمير خالد أحسن من عبر عنه و كان برنامجه السياسي رغم طابعه الإصلاحي وبساطته.

والواقع أن البرنامج قد أملته الظروف والجو السياسي السائد آنذاك، والمتمثل في حتمية العمل في إطار الشرعية الفرنسية بالوسائل المتاحة، وهو عبارة عن مطالب إصلاحية عاجلة فقط. ولذا كان الأمير خالد ينظر إلى المسألة الجزائرية في إطار القومية العربية الإسلامية ككل، وفي هذا النطاق أهتم بمسألة الخلافة الإسلامية ودعا إلى ضرورة عقد مؤتمر إسلامي لدراسة هذا الموضوع أي تنظيم الخلافة وكل ما يتعلق بالخليفة.

ومن هنا يتجلى لنا تصوره لحل مشكلة السلطة وكيفية تنظيمها حيث يمكن هذا التصور في الحضارة الإسلامية وما يصنعه القرآن الكريم والسنة النبوية من مبادئ بخصوصها وكذلك التاريخ الإسلامي إلا أن مختلف التشكيلات السياسية رغم انتمائها للأمير خالد وأخذ كل منهما من برنامجه المتنوع والمتعدد الجوانب حسبما أملته عليه الظروف بتغييرها فقد اختلفت عنه كثيرًا بخصوص موضوع تنظيم السلطة.[1]

2 -التيار الإصلاحي الاندماجي:

إن هذه التشكيلة السياسية هي امتداد طبيعي لحركة الشبان الجزائريين، لكن بعكس حركة الشبان انشئوا كونفيدرالية المنتخبين الجزائريين المسلمين. أمّا من الناحية القانونية تعتبر الكونفدرالية عبارة عن نادي مغلق أي جمعية عادية وليست حزبًا سياسيًا حيث تضم المنتخبين فقط.

رفع "فرحات عباس" بهدوء العلم الذي سقط من يدي "الأمير خالد" و يعتبر الأمير خالد من حركة الشباب الجزائري فقد قدمه نائب نانسي العقيد دريان أمام المجلس

[1] الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)**. ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 1998، ص 7-8.

التأسيسي بقوله: "رجل ذو قيمة كبيرة يتكلم الفرنسية بشكل رائع يعرف جيدًا حاجيات الأهالي.

فقانون 04 فيفري 1919 ترتب عنهما انقسام في (لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين) أو بالأحرى ما يسمى بالشاب الجزائري الذي تكون قبل الحرب العالمية الأولى فئة أشادت بالتجنس، وفئة أخرى سارت وراء الأمير خالد النقيب السابق في الجيش الفرنسي الذي رفض التجنس وناضل من أجل إصلاحات هامة .. وهي مساواة الجزائريين مع الأوربيين في الحقوق والواجبات يزول معها مفهوم الاحتلال وهذا كان يسعى فرحات عباس إلى تحقيقه.[1]

وبهذا الصدد أعد فرحات عباس بالتعاون مع أعضاء من "النخبة" نصا سماه "رسالة إلى السلطات المسؤولة "وأرسله في نهاية 1942 إلى الحلفاء الأمريكيين والبريطانيين، والسوفييت، والحكومة العامة الفرنسية بالجزائر بعد ذلك، ... والنص كان عبارة عن مسودة الذي ينص على عدة مطالب ومن بين المطالب التي أوردها فرحات عباس في نصه المطالبة لأول مرة بحل فيدرالي للقضية الجزائرية والانتخاب بالسياق لمجلس يكون جزائريا حقا.

في 10 فيفري 1943، نشر عباس نصا بعنوان "الجزائر في النزاع العالمي ، بيان الشعب الجزائري" وقد تضمن في هذا النص مجموعة من المطالب منها الحكم الذاتي للجزائري في إطار السيادة الفرنسية وإلغاء القوانين التمييزية والتعليم المجاني والإجباري والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية كاللغة الفرنسية، ورفض الاندماج مع إدانة الاستعمار ... ولقد استمرت كل الطرق والأساليب للتعبير عن كل المعاناة الشعب الجزائري والسعي لتدويل القضية في المحافل الدولية.[2]

في 26 ماي 1943، قدم "فرحات عباس" نصا جديدًا بعنوان "مشروع إصلاحات مكمل البيان" إلى أن وصل التاريخ 01 ماي 1945 خرج المتظاهرون للتعبير عن رغبتهم في التحرر وإظهار قوة حركتهم أمام العالم، وكان أنصار عباس في قيادة (أحباب البيان) يتمنون مظاهرات سلمية لكن الجماهير الشعبية انطلقت بأعداد كبيرة.

[1] عزالدين معزة، **فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستقلال (1899-1985).** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص46.

[2] صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية صانعوا أول نوفمبر1954**. دار الكتاب الحديث، الجزائر،2010، ص 17.

وفي 08 ماي 1945 فقد خرج الجزائريون من مختلف المدن الجزائرية خاصة في شرق البلاد وكانوا المتظاهرين حاملين اللافتات والإعلام بالرعب والدم وفيما نددوا بإطلاق سراح مصالي الحاج.[1]

بعد صدور عفو عام عن الأفراد الذين سجنوا لأسباب سياسية تم الإفراج عن عباس فرحات يوم 16 مارس 1946 ، وبعد تأكده من أنصار حزب الشعب كانوا وراء تنظيم مظاهرات 08 ماي 1945 قرر الابتعاد عن مصالي الحاج وقام بتكوين حزب جديد أطلق عليه اسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وقدم في 09 أوت 1946 مشروع حزبه للإصلاحات السياسية لكن الإصلاحات السياسية التي جاء بها قانون 20سبتمبر 1947 قد خيبت مرة أخرى أمال فرحات عباس وبتزوير انتخابات أفريل 1948 تكون قد أغلقت جميع طرق العمل الشرعي و لم يبقى إلا طريق التعبير عن طريق العنف.[2]

3 - التيار الديني:

في إطار الصحوة الإسلامية وحركات التحرر التي عمت العالم العربي والإسلامي، ظهرت (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) التي مهدت لقيام نهضة وطنية عربية إسلامية حالت دون ذوبان الشخصية الجزائرية في الحضارة الأوربية. ويرجع الفضل في تأسيسها إلى "الشيخ عبد الحميد بن باديس" الذي ولد سنة 1889 بمدينة قسنطينة. وكان تأسيس الجمعية في 05 ماي 1930 بالجزائر العاصمة، وبرزت كمنظمة تعليمية تهدف إلى إحياء الدين الإسلامي وتطهيره من الشوائب التي علقت به خلال القرون الأخيرة والعمل على نشر وتطوير الثقافة العربية، وتوعية الشباب بالشخصية الجزائرية تحت شعار **"الإسلام ديننا و العربية لغتنا و الجزائر وطننا"**

يرجع اتصالها بأطراف دولية إلى تكليف الجمعية الشيخ الإبراهيمي رفقة الشيخ الفضيل الورتلاني القيام باتصالات ثقافية وسياسية مع الدول العربية والإسلامية. وعلى إثر ذلك انتقلا إلى العراق وزارا السيد "محمد فاضل الجمالي" قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس، وطلبا منه إثارة قضية الجزائر في الأمم المتحدة بصفته ممثلاً لدولة العراق ونائبًا لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة.[3]

فخلال الحرب العالمية قدم رئيسها الشيخ "البشير الإبراهيمي" مذكرة مطولة إلى لجنة الإصلاحات الإسلامية، التي أنشأتها السلطات الفرنسية للنظر في مطالب بيان تدعو فيها الجمعية الإصلاحات الإسلامية إلى :-

[1] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 18.
[2] سليم العايب، مرجع سابق، ص58.
[3] نفس المرجع، ص59.

- إنشاء المواطنة الجزائرية.
- إنشاء حكومة جزائرية تكون مسؤولة أمام البرلمان .

حيث انحصرت نشاطات الجمعية بعد ذلك في مطالب ذات صبغة دينية صرفة مساندة الإتحاد الديمقراطي فقط حتى أكتوبر 1955 حيث دعت إلى استقلال ذاتي محدود .

وفي جانفي 1956، أصدرت بيانا جاء فيه أن الجمعية ترى أنه " لايمكن حل القضية الجزائرية بصفة نهائية وسلمية إلا بالاعتراف الرسمي بحق وجود الأمة الجزائرية وشخصيتها الخاصة وحكومتها الوطنية ومجلسها التشريعي ذي السيادة وهذا مع احترام مصالح الجميع".[1]

4 - التيار الثوري التحرري:

لقد تربى الشيوعيون الجزائريون في أحضان الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان قد بدأ عمله نشيطًا جدًا، و كان هدف زعماء الحزب الشيوعي الفرنسي هو توحيد الطبقة العاملة من الأوربيين وعرب في جبهة واحدة ضد الإمبريالية.

وكان الشيوعيون في البداية يدعون إلى الاستقلال التام للجزائر حسب نداء المؤتمر الثاني للأممية الثالثة في 1922.

وفي سنة 1935، قرر "مؤتمر فيلا ربان" تحويل فرع الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر إلى حزب مستقل عن فرنسا.[2]

بدأ نجم شمال إفريقيا ينشأ كجمعية تعمل للدفاع عن مصالح مهاجري المغرب العربي في سنة 1924، ولم يظهر إلى الوجود رسميًا إلا في مارس 1926 تزعمه الحاج علي عبد القادر كما ترأسه شرفيًا الأمير خالد، الذي أدى دورًا كبيرًا في نشأته عن طريق توعية وتجنيد العمال المهاجرين بالمحاضرات والخطب.

إن الملامح التي ميزت إيديولوجية النجم من العشرينات نجدها كذلك كإحدى خصائص أو مصادر الإيديولوجية التي سادت الجزائر بعد الاستقلال، والتي يمكن إبرامها في مختلف المواثيق. وعلى ضوء ذلك تستطيع فهم برنامج الذي كان في بدايته شبيهًا

[1] الأمين شريط، مرجع سابق، ص 55.
[2] فريري سليمان، **تطور الاتجاه الثوري و الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954**. رسالة لنيل شهادة دكتوراء في العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2010-2011، ص 72.

ببرنامج "الأمير خالد" لكنه شهد تحولاً مهمًا من سنة 1927، حيث حدد مصالي المطالب الأساسية للنجم فيما يلي:[1]

- استقلال الجزائر
- إنشاء برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام
- إنشاء مجالس بلدية منتخبة
- مصادرة الأملاك الفلاحية الكبرى التي استحوذ عليها الإقطاعيون و الشركات الرأسمالية و إعادة توزيعها على الفلاحين.
- عودة الأراضي و الغابات المستحوذة من طرف فرنسا إلى الجزائر.

[1] الأمين شريط، مرجع سابق، ص9- 10.

المبحث الثاني: مفاوضات إيفيان و نتائجها

• المطلب الأول: مفاوضات إيفيان ومجرياتها.

ظروف التفاوض:

الواقع أن التصور الذي وضعته اتفاقيات إيفيان للدولة الجزائرية ككل ولمسألة تنظيم بالخصوص، لم يكن له أي أثر مباشر ولقد أدت الأزمة السياسية داخل الجبهة التحرير الوطني إلى وضع ذلك التصور بين قوسين على هامش المجرى الطبيعي لذلك التطور.

لم تكن هذه الاتفاقيات تهدف فقط إلى وضع حد للحرب الجزائرية الفرنسية وإيجاد حلول ملائمة للمشاكل المترتبة عن انتهاء 130 سنة من الاحتلال، بل كان الهدف الرئيسي والأساسي من ورائها بالنسبة للجانب الفرنسي هو إبقاء الجزائر أرضًا فرنسية اقتصاديًا وثقافيًا رغم زوال الوجود السياسي الفرنسي منها، ومن بين العوامل التي دفعت فرنسا إلى التفاوض ترجع إلى:-

- الضربات العنيفة التي تلقتها الدولة الاستعمارية في الجزائر وفي فرنسا على يد الثورة التحريرية الكبرى.
- التنظيم المحكم الذي امتازت به الثورة الجزائرية خاصة بعد مؤتمر الصومام 1956.
- الأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي أنهكت فرنسا نتيجة التكاليف الباهظة لقمع الثورة .[1]
- ضغط الرأي العام العالمي على فرنسا وتنديده بسياستها في الجزائر خاصة في جلسات الأمم المتحدة.

○ تطور المفاوضات:

لقد مرت المفاوضات بعدة مراحل وطال أمدها بفعل عدم جدية فرنسا، بل حاولت من خلال التظاهر بالتفاوض لإضعاف الثورة، لكن الانتصارات الميدانية والتفاف الشعب حول ثورته هو الذي أرغم فرنسا على الاستجابة لمطالب الثورة في التفاوض على أساس الاستقلال التي دعت غليه منذ أول نوفمبر 1954، ويمكن تتبع التطور للمفاوضات عبر المراحل التالية":

[1] الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، **المفاوضات و الاستقلال**. متاح على الرابط: http://www.onefd.edu.dz تاريخ الإطلاع: 2013/03/18.

○ أولاً: اللقاءات السرية:

تعود الاتصالات السرية بين السلطات الاستعمارية وجبهة التحرير الوطني إلى 12 أفريل 1956 بالقاهرة بين (جوزيف بيقارا- جورج غورس) من الجانب الفرنسي و(محمد خيضر) من جبهة التحرير الوطني ثم ببلغراد في 25 جويلية 1956 بين (محمد يزيد والدكتور احمد فرانسيس) من جبهة التحرير، (بيير كومين – بيير هيريو) من الجانب الفرنسي.

ثم حصل اتصال جديد في روما بايطاليا يومي 2-3 سبتمبر 1956 بين (محمد خيضر- محمد يزيد-عبد الرحمان كيوان) عن جبهة التحرير الوطني، (بييركومين-بييرهيريو) عن الجانب الفرنسي غير أن هذه اللقاءات لم تسفر عن نتيجة ثم انقطعت بسبب حادثة اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956.[1]

○ ثانيًا: الاتصالات والمفاوضات في عهد ديغول:

بدأت الاتصالات أكثر جدية في عهد ديغول كنتيجة منطقية لفشل فرنسا في القضاء على الثورة وسقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة بفعل ذلك وتمثلت هذه الاتصالات فيما يلي:

محادثات مولان Meulan بفرنسا بين 25-26 جوان 1960، وانتهت بالفشل نظرًا لاشتراط فرنسا استسلام المجاهدين وفصل الصحراء عن الجزائر.

حيث ضم الوفد الفرنسي كل من (روجي موريس- الجنرال الهوميدري كاسين) أما الوفد الجزائري فضم (أحمد بومنجل و محمد الصديق بن يحي). ولقد حاول "الجنرال ديغول" في أواخر 1960 أن يقنع نفسه بأن إمكان حل مشكل الجزائر بما يفيد فرنسا ومن ذلك اقتراحه لما سماه بـ" الجزائر جزائرية"، ولضمان نجاحه لمشروع ذهب إلى الجزائر 10 ديسمبر 1960 لقيام بدعاية واسعة، فاستقبله السكان بالمظاهرات وينادون بشعارات الجبهة وقد أكدت هذه المظاهرات على:-

- تمثيل جبهة التحرير الوطني للشعب الجزائري و تزكيته لقيادتها له (الممثل الوحيد للشعب الجزائري)
- الرد الفعلي والعنيف على المتطرفين الأوربيين الذين نظموا يوم 09 ديسمبر 1960 مظاهرات كان الهدف منها تهيئة الظروف لانقلاب عسكري والسعي لإفشال القوة الثالثة التي حاول الجنرال تكوينها من الحركة الوطنية للتفاوض معها وبالتالي إنكار وجود جبهة التحرير الوطنية.

[1] الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، **مرجع سابق.**

○ نتائج المظاهرات 11 ديسمبر 1960:

كانت لهذه المظاهرات نتائج ايجابية خاصة بعد أن اتسعت رقعتها ليجبر "ديغول" على التصريح **"إن هذا الوضع لا يمكن أن يجلب لبلادنا سوى خيبة والمآسي وأنه حان الوقت للخلاص منه"** وجلوسه إلى طاولة المفاوضات، والاعتراف بجيش التحرير الوطني كممثل وحيد شرعي للشعب الجزائري.

لكن هذا الموقف لقي استياء كبير من طرف الجنرالات الفرنسيين في الجزائر (راؤول سلان- إدموند جوهو- موريس شارل- اندري زيلر) الذين قاموا بمحاولة انقلاب ضد ديغول، إلا أنه باء بالفشل واعترفت هيئة الأمم المتحدة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في 19 ديسمبر 1960.[1]

وأدرك "ديغول" حساسية الموقف وتيقن استحالة الحل العسكري وضرورة تقديم التنازلات. وهكذا استأنفت المفاوضات ما بين 20-22 فيفري 1961 في مدينة لوسارن Lucerne السويسرية

وشارك فيها عن الجانب الجزائري (أحمد بومنجل والطيب بولحروف)، وعن الجانب الفرنسي (جورج بودبييرو- برونود ولرس) اعترف "ديغول" بموازاة ذلك في 22 أفريل 1961 بحق الجزائريين في إقامة دولتهم. لكن ما يلاحظ هو طول مدة المفاوضات التي تعود إلى تمسك فرنسا بما يلي:-

- إعطاء الجزائر الحكم الذاتي بدلاً من الاستقلال
- حصول المعمرين على امتيازات خاصة في الجزائر
- فصل الصحراء عن سائر القطر
- إشراك الأطراف الأخرى في المفاوضات عوضا عن الاقتصار على التفاوض مع جبهة التحرير وحدها.[2]

○ مفاوضات إيفيان الأولى 1961:

جرت مابين 20جوان و13 جويلية 1961، ترأس الوفد الجزائري (كريم بلقاسم) والوفد الفرنسي (لويس جوكس) حيث توقفت ثم استأنفت في (لوغران) وهي بلدة

[1] الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد،**مرجع سابق.**
[2] الأمين شريط، مرجع سابق، ص 111-113.

فرنسية شرقي أيفيان من 20 إلى 28 جويلية 1961، وأخفقت بسبب الصحراء ومصير المعمرين.

فيما اتفق مبدئيًا على وقف إطلاق النار، وتم تناول كل المحاور وشرع في تحرير النصوص. وفي خضم هذا السعي الحثيث لإنهاء الصراع كانت منظمة O.A.S تبذل محاولات بائسة لوقف عجلة التاريخ ناشرةً في طريقها الموت والدمار، وفي الأخير موافقة المجلس بالأغلبية الساحقة على نتائج "مفاوضات ليروس" التي تعترف بالاستقلال والوحدة الترابية ووحدة الشعب الجزائري.

- **مفاوضات إيفيان الثانية:**

انطلقت مفاوضات إيفيان النهائية يوم 07 مارس 1962 حتى 18 مارس من نفس السنة ترأس الوفد الجزائري (كريم بلقاسم)، ومن بين الشخصيات التي ضمها الوفد (بن طوبال- دحلب- يزيد- بن يحي- بولحروف)، وانتهت بالتوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار، وكان هناك اعتراض داخل فرنسا على الاتفاقية جعل "ديغول" يجري حولها استفتاءًا أسفر في 08 أفريل 1962 عن موافقة 91% من الفرنسيين عليها.

- **مضمون اتفاقيات إيفيان:** تضمنت اتفاقيات إيفيان النقاط الرئيسية التالية :-
  - إعلان وقف أطلاق النار والعفو العام.
  - الاعتراف بوحدة الأرض الجزائرية وإجراء استفتاء يقرر فيه الشعب الجزائري مصيره في غضون مدة تزيد عن 6 أشهر.
  - تسيير البلاد خلال الفترة الانتقالية حكومة مؤقتة من 03 فرنسيين و 09 جزائريين
  - احتفاظ المعمرين و عملائهم بالحقوق التي كانت لهم ثلاث سنوات قبل اختيارهم جنسيتهم النهائية.
  - جلاء القوات الفرنسية عن الجزائر خلال 3 سنوات، مع احتفاظها بالمرسى الكبير لمدة 15 سنة و مطارات عسكرية في عنابة و بوفاريك.
  - بشار و قاعدة رقان لمدة 5 سنوات.
  - احتفاظ فرنسا بمصالح اقتصادية في قطاعات النفط والتعدين خاصة وامتيازات ثقافية.[1]

[1] الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، **مرجع سابق.**

- **المطلب الثاني : نتائج مفاوضات إيفيان.**

إن نجاح المفاوضات إيفيان بسويسرا يعني انتصار الشعب الجزائري والتماسك بعدة ثوابت أساسية على غرار وحدة السيادة الوطنية والأرض والدفاع عن المقومات اللغوية والتاريخية للشعب الجزائري.

دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في منتصف النهار 19 مارس 1962 . وقد حاولت منظمة O.A.S القيام بعملياتها الإرهابية لدفع الثورة إلى ارتكاب الأخطاء من اجل عرقلة المسار الاستقلالي، إلا أنها فشلت وأجري استفتاء تقرير المصير يوم 01 جويلية 1962، وجرت فيه التصويت بنسبة 97.3 % من الجزائريين لصالح الاستقلال.[1]

وبعد يومين اعترفت فرنسا رسميًا بالاستقلال، وهكذا استرجعت الجزائر استقلالها بعد أن قدمت تضحيات جسام خلال الثورة التحرير الكبرى تمثلت في استشهاد 1.5 مليون شهيد، زيادة عن الجرحى والمعطوبين واليتامى والمشردين والمصابين بالأمراض النفسية والعقلية وما ارتكبته فرنسا من جرائم. والقول إن إصرار الشعب الجزائري على استقلاله حريته واستعداده لتقديم التضحيات الجسام في سبيل ذلك قد أوصله إلى هدفه بعد نضال شاق دام أكثر من سبع سنوات. عندما استرجعت الجزائر استقلالها حيث قامت في إطار السيادة بجملة من الإجراءات تستكمل من خلالها الاستقلال، تمثلت في تأميم أراضي المعمرين والبنك الجزائري في سنة 1963 ، والمناجم في سنة 1966 ، وأخلت قاعدة المرسى الكبير سنة 1968، وأمّمت قطاع المحروقات في سنة 1971.[2]

[1] نفس المرجع.
[2] الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، **مرجع سابق.**

المبحث الثالث: مبادئ وميزات الدبلوماسية الجزائرية.

تبنت الجزائر جملةً من المبادئ في دبلوماسيتها، وتعتبر هذه المبادئ متبناة في معظم المنظمات الإقليمية والدولية كالأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

- **المطلب الأول: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية.**

تقوم الدبلوماسية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري الحالي في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتدءا من المادة 93، وقد تبنت الجزائر تلك المبادئ التي تضمنتها المواثيق الأمم المتحدة والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز .

أولاً: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

إذا كانت الجزائر ترى أن مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الايجابي. ولذلك سعت لترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب، أيامًا بعد نيل الاستقلال ووفق "اتفاقية أفران" 15 جانفي 1969، واتفاقية "تلمسان" 27 ماي 1970، ثم معاهدة "الرباط" 15 جوان 1972. بهذه الاتفاقيات التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب التفتت

الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم فتم التوقيع على اتفاقية "تونس" يوم 06 جانفي 1970. ثم التوقيع مع موريتانيا يوم 13 ديسمبر 1983، ومع مالي في 08 ماي 1983، ومع النيجر يوم 05 جانفي 1983. أمّا الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب اتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956.[1]

كان السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع الجيران من أجل ضمان الصورة الايجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنه بترسيم مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة وقداسة الحدود. **وحسب فاتيل VATTEL** "فإن أي مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدوانًا وظلمًا ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد على كل مسألة سوء تفاهم فإنه يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها".

[1] سليم العايب، مرجع سابق، ص29.

ثانيا: مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

هذا المبدأ تم إعطاؤه أهمية إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الايجابي في التصور الجزائري، ويقوم وفقًا لهذا التصور لبعث التعاون الثنائي والجهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض ويمارس التعاون الحدودي في إطار التخصصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية. كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول وتطبيق لهذا المبدأ وفق هذا التصور، فإن الجزائر وقعت اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب مع نهاية الستينات. لكن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة للبلدين مع انجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية في المناطق وكانت هذه المشاريع إقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوربية.[1]

ثالثًا: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرًا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار التي تتضمنها مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية، كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية. وترسّخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني، حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من الحقوق التي لا يجب التفريط فيها ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر.

وتقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق، حيث جاء فيما يلي يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدًا أساسيًا للسياسة الوطنية. ودعم القضية البوليساريو وذلك يوم 05 أوت 1979. وكما تتبنى الدبلوماسية الجزائرية مبادئ أخرى منها:-

[1] نفس المرجع، ص30.

- **مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية و عدم اللجوء إلى القوة:**

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات، والتحقيق، والوساطة، والتحكيم والتوقيف والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم و الأمن.

- **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:**

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها.[1]

• المطلب الثاني: سمات الدبلوماسية الجزائرية.

حتى تكون الصورة واضحة وتعميم الفائدة يجب التفكير بخلفيات تطور الدبلوماسية الجزائرية وفي ظل الأزمات، وطبعًا هذه الخلفيات هي بدورها محكومة بخلفيات وأبعاد أخرى، وهي على سعتها وتعقدها فذلك تحتاج إلى دراسات أخرى مثل العوامل الشخصية التي تبرر شخصية صانع القرار ورجل الدولة، وكذلك الطابع الحيادي للدولة في إطار أدارة الأزمات.

1. الإطار الأزموي في فهم طبيعة الدبلوماسية الجزائرية:

إن الإطار الأزموي عامل مهم في فهم وتفسير الدبلوماسية الجزائرية حيث تطورت في ظل الأزمات، واعتقد أنه من خلال هذا العامل يمكن أن تفهم لماذا تنشط الدبلوماسية الجزائرية في أوقات معينة بشكل غير معتاد وأحيانا أخرى تبدو قليلة النشاط إلى حد الجمود.

كما نضيف أن هناك مقتربا قائما في الأوساط الأكاديمية وهو (مقترب العنف الاجتماعي)، يعتمد هذه النظرة ويصنف النزاعات كمحرك للنشاط البشري بل للتاريخ ، وبدون النزاعات فتتكاسل المجتمعات والدول وتصبح تعتمد الروتين والعيش على القديم والماضي دون مستقبل.

أن العنف ليس هدفًا في ذاته وإنما وسيلة تستعمله الدبلوماسية بغية تحقيق أهداف معينة، ومن ثم فقد يكون مدمرًا لمجتمعات بكاملها لا تستطيع أن تنهض ربما إلا بعد سنين طويلة وقرون. إلاّ أن الوجه الديناميكي للنزاعات متعارف عليه فالإنسان أو الدولة عندما تواجه مشاكل وأزمات فإنك تراه يتحرك وينشط ويفكر بطرق قديمة وجديدة ويدخل في

[1] سليم العايب، مرجع سابق، ص29-35.

صراع وينشأ أو ينظم إلى تحالفات البحث عن الوسائل الممكنة للتخلص من تلك الأزمة أو المشاكل.

ومن ثم فقد تجد طرقًا جديدة في إدارة أو احتواء ما يواجهه من نزاعات فتوظفها لصالحها فتتحول من موقع إلى آخر، وهذا الموقع يمكن أن يكون أفضل. وعندما تكون الدبلوماسية الجزائرية نجد إلا هذا المقترب في تفسير تطورها ونشاطها المكثف والفاعل ولاسيما في أوساط العالم الثالث وأحيانا ضمن دائرة الدول الكبرى.[1]

2. العوامل الشخصية في الدبلوماسية الجزائرية:

اتسمت الدبلوماسية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، وإيمانا من طرف الرئيس في نجاح الدبلوماسية لا يقل شأنًا عن النجاح في السياسة الداخلية والسعي من الرئيس إلى توظيف خبراته وإرثه الدبلوماسي وحتى علاقاته الشخصية وتطويعها لغرض تحقيق وعد ما، وإرجاع الهيبة والمكانة الخارجية للدولة ونهوض بالاقتصاد الوطني.[2]

- إن تحسين الصورة الخارجية للجزائر يعتبرها الرئيس المفتاح الأساسي والقاعدة الرئيسية، والتي يبني عليها كل عمل الدبلوماسية فيما بعد من التعريف بشكل أفضل بالواقع الجزائري ونقل الصورة الحقيقية له ثم بعد ذلك تأتي المشاركة دون عقدة في النشاط الدولي وجهود الوساطة في إطار المنظمة الوحدة الإفريقية.

- العمل على تنويع علاقات الجزائر الدولية والانفتاح الهادف إلى الاستفادة القصوى من كل ما يتيحه هذا التنويع وكذا تقليص التبعية لطرف معين إذ يقول بوتفليقة **" لا أخيفكم أني أرى الاستقلال بلادي من خلال تعدد أطراف "**

- استغلال المنابر الدولية للتعبير عن رؤى وأهداف الجزائر وخدمة مصالحها ، فإدراكًا منه أن العالم تحكمه القوة فلذا يجب على الرئيس أن ينتبه على أن ضرورة التكتل واستغلال المنظمات الدولية. وأن الدبلوماسية الجزائرية خلال السبعينات من القرن العشرين ظهرت من خلال حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ77 اللتين كانتا آنذاك تحملان انشغالاتنا ومطالبنا ويجب أن تستقل في إطار النيباد والاتحاد الإفريقي وحتى مجلس الأمن.

- مراهنة على الدبلوماسية الاقتصادية إذ تشغل حيزًا كبيرًا في برنامج الرئيس الخارجي ولقد عبر عن ذلك بقوله: **"راهنت لسياساتنا الخارجية على الاستجابة لحتميات**

[1] محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص31-32.

[2] عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية (1999-2004)**. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية و العولمة، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص 54.

الدبلوماسية الاقتصادية التي يستوجبها إحلال الاقتصاد صدارة العلاقات الدولة أنما تصب نشاطاتها على إعلام المتعاملين معنا وإقناعهم وطمأنتهم فيما يخص مصداقية الإصلاحات الاقتصادية التي صارت لا رجعة فيها".[1]

3. طابع الحياد للدبلوماسية الجزائرية.

ورثت جبهة التحرير الوطني الثورية في نشاطها الخارجي **طابع الحياد** حيث اتسمت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي عايشتها، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية، ولم تتدخل فيها ولم تقف إلى جانب أحد ضد الآخر كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية. ولما بعثت جبهة التحرير نشاطاتها الخارجي حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ولم تخض في الخلافات العربية- العربية، كما التزمت الحذر من سياسات التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية.

وبعد الاستقلال بقيت الجزائر تحافظ في دبلوماسيتها على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركة تحرر وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة أدبية طيبة في العالم وجعل وساطتها لحل نزاعات وخلافات عربية، وقبلت وساطتها وتوجهت بحل النزاعات والخلافات بين كل من ليبيا وتونس، وبين مصر وليبيا، وبين الفصائل الفلسطينية. وكانت النزاعات التي تظهر بين الدول العربية ودول الجوار الأخرى تؤدي إلى وقوف معظم الدول العربية وراء الطرف العربي ضد الطرف الآخر فكانت الجزائر تتسم دبلوماسيتها بالحياد حتى وإن تعلق الأمر بالنزاعات التي يكون احد أطرافها عربيًا .[2]

في الأخير، إن الدبلوماسية الجزائرية عرفت تطورات ومرّت بمراحل منذ دخول الاستعمار الفرنسي، وقد بذل جهود كبيرة لتوطيد العلاقات التي بدأت مع الأمير عبد القادر وحمدان خوجة وأحمد، ومن خلال تحسين العلاقات مع الدول المجاورة والمساعي الحميدة بينهم الذين يمثلون رجال الدولة. كما تواصلت الجهود مع زعماء جزائريين وذلك بعد فشل المقاومة الشعب والتفكير في الحل السياسي جديد ويتمثل في النضال السياسي والذي يتمثل في النخبة الجزائرية المثقفة وذلك لإحياء الدبلوماسية الجزائرية في إطار الجمعيات والأحزاب منها (حركة الشبان الجزائريين) التي ظهرت بعد الإصلاحات السياسية التي جاءت بها فرنسا اعترافًا بالدور الذي لعبه الجزائريون في الحرب العالمية الأولى.

[1] عديلة محمد الطاهر، **مرجع سابق**، ص 55-56.
[2] سليم العايب، **مرجع سابق**، ص39.

من خلال هذا، وبعد فشل كل الأساليب والوسائل المنتهجة لطرد الاستعمار الفرنسي من الأراضي الجزائرية وتدويل القضية في المحافل الدولية والدعم من طرف حركات التحررية وعدم الانحياز، التجأت لعقد مفاوضات في مدن فرنسية للحفاظ على التراب الوطني والسيادة واللغة والدين. هذا ما تمسكت به جبهة التحرير الوطني وفي الأخير نالت الجزائر استقلالها يوم 05 جويلية[1] 1962.

إن المبادئ وسمات الدبلوماسية الجزائرية إلي تبنتها في معظم المنظمات الإقليمية والدولية كالأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية تقوم على علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الداخلية وحل النزاعات، وذلك بجهود الوساطة ومبدأ التعاون إضافة إلى ذلك أن مبادئ الدبلوماسية الجزائرية تمثل تمسك الجزائر بمبادئ عالمية في دبلوماسيتها.

الفصل الثالث

نموذج الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الإرتري

تعتبر الجزائر من الدول حديثة النشأة، ومن الدول التي قضت فترة طويلة في مكافحة الاستعمار. فمنذ استقلالها سنة 1962، سعت الجزائر إلى دعم حركات التحرر في العالم الثالث، ودعم مبدأ تقرير المصير للدول المستعمرة.

فمنذ الثورة سنة 1954، مرورًا بمفاوضات أيفيان _ المفاوضات الحاسمة في تاريخ الجزائر _ وتولّي أحمد بن بلة الرئاسة سنة 1963 كأول رئيس للبلاد اتخذت الدبلوماسية الجزائرية منحًا تصاعديًا وتنازليًا (متذبذب) في سياستها الخارجية ومواقفها، وشهدت فترة التسعينات استثناءً فترة حرجة للبلاد بما يسمى العشرية السوداء، ودخلت الجزائر حمام الدم. لكن في ظل هذه الظروف وكل هذا التزعزع الداخلي والإعراض الخارجي _لم تجد هذه الدولة أية يد مساعدة لا من قبل العرب ولا الأفارقة _ تسعى هذه الدولة لتجربة وساطة في إحدى أعقد المناطق في القرن الإفريقي، والتي تعاني من أزمات متراكمة طوال تاريخها كونها منطقة إستراتجية بالنسبة للكيانات الدولية المحلية أو الدولية أو كونها في أصلها بؤرة للصراعات المتعددة الاثنية والصراعات على السلطة وكذلك على الحدود، فلقد حملت الدبلوماسية الجزائرية مسؤولية هذا النزاع بين أثيوبيا الإمبراطورية الممتدة كأكبر دولة في القرن الإفريقي والنقطة الساخنة في المنطقة إرتريا. وعليه فقد شكل هذا تحدي للدبلوماسية الجزائرية، هذا التحدي الذي تزامن مع انعقاد المؤتمر الـ35 لمنظمة الوحدة الإفريقية. فكيف استطاعت الدبلوماسية الجزائرية استغلال كل تلك الظروف وفرض ذاتها كوسيط قادر على حل النزاع الأثيوبي الإرتري ؟ وهل حققت تلك الوساطة هدفها ؟

المبحث الأول: الواقع الجغرافي والاجتماعي لإثيوبيا و إرتريا.

والـذي يتناول مطلـبين:-

- **المطلب الأول: الواقع الجغرافي والاجتماعي في إثيوبيا.**

- **الموقع**: تـقع إثيوبيا في شرق إفريقيا في جنوبي منطقة البحر الأحمر، تحدها السودان في الغرب وإرتريا في الشمال و جيبوتي والصومال في الغرب وكينيا في الجنوب ، وتبلغ مساحتها 1.127.127 كم²، على شريط حدودي يبلغ 5.328 كلم حيث تبلغ حدودها مع جيبوتي 349 كم، وإرتريا 912 كم، وكينيا 861 كم، والصومال 1.600 كم، والسودان 1.606 كم.[1]

وكانت إثيوبيا قد تحولت إلى دولة حبيسة بعد أن استقلت عنها إرتريا في ماي 1993، وبذلك فقدت إثيوبيا منافذها البحرية على العالم الخارجي وأمست تعتمد على عدد من الموانئ في الدول المجاورة لها ومن ذلك ميناء مصوع الإرتري وميناء جيبوتي.[2]

*** الخريطة رقم (2) تبين الموقع الجغرافي لكل من إثيوبيا وإرتريا.**

المصدر: Liberary of Congres-Fedral Reserch Division, COUNTRY PROFILE: ETHIOPIA. April. 2005,p04.

[2] طه أحمد حسن العنبكي، **تطورات الصراع الإرتري- الإثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية**. مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العددان 1-2 المجلد الثالث، أكتوبر،2010.(د.د.ن) ص50.

- **الواقع الاجتماعي في إثيوبيا**

يعد المجتمع الإثيوبي مزيجا من الجنس الإفريقي للقبائل الإفريقية والجنس القوقازي التابع للقبائل العربية التي هاجرت من جزيرة العرب ومصر نحو إثيوبيا واختلط بعضها ببعض، حيث بلغ عدد سكانها سنة 2004 إلى 70 مليون نسمة، ويتكون هذا المجتمع من عدد كبير من القوميات تصل إلى **77 قومية** تتبع مجموعات إثنية مختلفة. وبالاعتماد على اللغات المتداولة فقد حدد أبرزها في:

1. **الأمهرة:** وتعود أصولهم إلى العناصر السامية، ويبلغ تعدادهم حوالي 15.5 مليون نسمة بما يعادل 28 % من الشعب الإثيوبي والتي يتكلمونها بصفتها اللغة الأولى في البلاد. وحوالي 40% من الشعب بصفتها اللغة الثانية، ويعتنق أغلب عناصر الأمهرة الديانة المسيحية الأرثوذكسية ويتواجد هؤلاء في المنطقة الوسطى من البلاد، ويمثل هؤلاء قوى المعارضة الرئيسية لنظام الحكم في الوقت آنذاك.
2. **التيجري:** تعود أصولهم إلى عناصر حامية، ويبلغ تعدادهم حوالي 5.37 مليون نسمة بما يعادل 10% من مجموع السكان في إثيوبيا، ويتحدث لغتهم حوالي 14% من السكان بصفة لغة أولى، ويتواجد هؤلاء في المنطقة الشمالية على الحدود الجنوبية لإرتريا، ويدين أغلبهم بالمسيحية الأرثوذكسية أيضا، وكانوا يمثلون عناصر المعارضة الرئيسية ضد نظام **"منجستو"**، حيث نجحوا بالتعاون مع الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا في إسقاط النظام المذكور، وكانت آنذاك العنصر الرئيسي في تشكيل الجبهة الحاكمة حاليا.[1]
3. **الأورومو:** تعود أصولهم إلى العناصر السامية ويبلغ تعدادهم حوالي 22 مليون نسمة بما يعادل 40% وبذلك فهم أكبر القوميات في البلاد، ويتحدث لغتهم حوالي 35% من السكان كلغة أولى، ويتواجدون في وسط الهضبة الإثيوبية وغربها و في منطقة (كافا) ويدين معظمهم بالديانة الإسلامية، وقد عانوا من الاضطهاد جراء تعرضهم للاحتلال الإقطاعي ومن ثم العسكري إلى جانب تعرضهم لحركة نشر اللغة الأمهرية وقيمها و

[1] طه أحمد حسن العنبكي، **مرجع سابق**، ص51

عاداتها. وقد طالب (الأورومو) في سنة 1975 باستعمال لغتهم في التعليم، وكان الشعور القومي لديهم أحد العناصر المحركة لثورة 1974، وقد كانوا يمثلون إحدى قوى المعارضة الرئيسية للنظام الحاكم أنذاك بعد أن أعلنوا انسحابهم من الائتلاف الحاكم في جوان 1992، وكانوا قد خاضوا عمليات تمرد ضد الجبهة الحاكمة لكنها فشلت.

4. **العفر:** تنتمي هذه القومية إلى القبائل العربية الإسلامية، ويمثلون نسبة 4% من الشعب الإثيوبي، وتنتشر قبائلهم في الجزء الشرقي من البلاد ويسكنون في مناطق الحدود المشتركة مع كل من جيبوتي وإرتريا حيث تمتد أصولهم القومية يزاول معظمهم مهنة الرعي، وقد ظلت تلك القومية مستقلة عبر التاريخ إلى أن ضمها الإمبراطور **"هيلاسي لاسي"** سنة 1956، ثم عمل **"منجستو"** على تشتيت تجمعاتهم، وبعد سقوطه خصص النظام لأبناء تلك القومية إقليماً إدارياً ذا الرقم 2 وسمي بإقليم (الدنكل) وسمح لهم بالمشاركة في المجلس النيابي بثلاثة مقاعد ويعد "علي ميراح" الزعيم الروحي للعفر.
5. **الصُّوماليا:** أصل هؤلاء من القبائل العربية الصومالية، هاجروا إلى إثيوبيا واختلطوا بالشعوب الزنجية، يدين معظمهم بالديانة الإسلامية ويمثلون نسبة 6% من مجموع السكان، ويتواجدون في جنوب شرق إثيوبيا، على حدود الصومال حيث تمتد أصولهم العرقية، وتمثل مناطق وجودهم في **(أوجادين وهرر)**، وهي مناطق متنازع عليها بين إثيوبيا والصومال، ويزاولون بصفة رئيسية مهنة الزراعة والرعي. بالإضافة إلى هذه القوميات المذكورة يوجد عدد من الأقليات الأخرى منها **الجوارجي . الفلاشا . جوندر . الديلامو . بني شنجول . الديري . اليمنيون.**[1]

[1] طه أحمد حسن العنبكي، **مرجع سابق، ص52-53.**

المطلب الثاني: الواقع الجغرافي والاجتماعي لإرتريا.

- **الموقع**

تقع إرتريا في منطقة القرن الأفريقي في الجنوب الشرقي للقارة الأفريقية وتحتل موقعاً إستراتيجياً هاماً، فهي تطل على البحر الأحمر وتبلغ مساحتها الإجمالية 121.320 كم^2 ، وتشكل مستطيلاً غير مكتمل الأضلاع تحدها من الجنوب أثيوبيا ويفصل بينهما نهري المأرب وستيت، تحدها من الشمال والغرب السودان، وجيبوتي من الجنوب الشرقي، ويبلغ طول الساحل الإرتري 1.151كم، كما تمتلك إرتريا (126) جزيرة من جزر البحر الأحمر.

- **الهوية الإرترية.**

يبلغ عدد سكان إرتريا حوالي 3.842.436 مليون نسمة ،80% منهم مسلمين و20% مسيحيين ووثنيين، وما زالت إرتريا تراوح مكانها فيما يتعلق بتحديد هويتها من حيث صعوبة تحديد تلك الهوية في ظل الميراث التاريخي للحركة الوطنية الإرترية والتركيب الإثني والديني فيها، ذلك أنه على الرغم من الدور التاريخي للمسلمين في الحركة الوطنية الإرترية فإن مخاوف المسيحيين من هيمنة المسلمين على قيادة الحركة الوطنية أدت إلى تصاعد أسهم القيادات العلمانية في الحركة الوطنية سعيًا للحد من الانشقاقات والصراعات التي نشبت بين فصائل الحركة الوطنية الإرترية، ورغم نجاح الحركة الوطنية في حجب تلك الصراعات فإنه سرعان ما عادت تلك الهويات للبروز من جديد خاصة مع بروز التوجه التجراني - نسبة إلى إقليم وجماعة التجرانية الذي تنتمي إليه القيادة في إريتريا (للنخبة الحاكمة)، التي انحازت للقومية التجرانية على حساب غيرها من القوميات الأمر الذي أثار حفيظة القوميات والجماعات الأخرى خاصة ذوي التوجهات العربية والإسلامية لا سيما مع تراجع التوجهات العربية للحكومة القائمة في إرتريا. [1]

[1] طه أحمد حسن العنبكي، مرجع سابق، ص54.

المبحث الثاني: جذور النزاع الإثيوبي الإرتري.

• المطلب الأول: المرحلة الأولى من القرن الـ04 إلى 1896م.

تعود العلاقات التاريخية بين الدولتين إلى القدم حيث أن سكان وقادة الدولتين كانوا ينتمون إلى قبائل كانت تشكل منذ القدم شعب أبسيني **(Abyssinie)** التسمية القديمة لإثيوبيا، فبعد أن كانت إرتريا تابعة إداريًا وسياسيا للملكة القبطية أكسوم **(Aksoum)** ما بين (القرن 04- 07 ميلادي)[1]، وبعد تحطم هذه المملكة في ق10 جراء تمرد داخلي تحولت إرتريا إلى مقاطعة إثيوبية بسبب تطلعها إلى التوسع والسيطرة على البحر الأحمر.[2]

فلقد كانت الإمبراطورية الإثيوبية بعد ذلك تحت لواء المملكة الحبشية فوق الهضبة بين القرن (10-19)، المملكة القديمة التي كان لها مميزات عرقية ودينية وثقافية. حيث أن إمبراطورية إثيوبيا الحالية هي نتاج السياسة التوسعية للملكة الحبشية التي أفرزت دولة لها حدود سياسية تتعدى حدودها القومية الأصلية لتضم شعوبا وقوميات ولغات وديانات مختلفة ومتناقضة.[3]

فقد حاولت إيطاليا السيطرة على المنطقة كلها منذ نهاية القرن الـ19، ولهذا خاضت صراعات طويلة مع بريطانيا، وأدت هيمنتها في نهاية القرن التاسع عشر على إرتريا سنة 1885، وجزء من الصومال سنة 1888، إلى تشجيعها بهدف السيطرة كذلك على إثيوبيا، حيث وقعت الحرب بينهما ما بين 1894-1896 فبعد سنتين من الحرب انهزمت إيطاليا في آخر المطاف، ومن ثم اضطرت إلى توقيع معاهدة تعترف فيها باستقلال إثيوبيا سنة 1896.[4]

---

[1] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية – الإرترية**، ط1. الجزائر:دار الجيل، ص63.

[2] **نفس المرجع**، ص59.

[3] صلاح الدين حافظ ، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ص 87.

[4] محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص 61.

حيث ظهرت بعد ذلك إريتريا كوحدة مستقلة بذاتها بعد أن كانت تابعة للإمبراطورية الحبشية (إثيوبيا)، حينما وُقعت معاهدة (أديس أبابا) في سنة 1896م، التي حددت الحدود الإثيوبية مع إريتريا على أساس الحد الفاصل بينهما.[1]

- **المطلب الثاني: المرحلة الثانية من 1930 إلى 1978:**

في سنة 1930م أصبح **"هيلاسي لاسي"** إمبراطوراً لإثيوبيا، التي انضمت إلى عصبة الأمم في السنة التالية.

وفي سنة 1936م، غزت إيطاليا إثيوبيا ونفي الإمبراطور **'هيلاسي لاسي'** إلى بريطانيا، وكانت بريطانيا قد عدت إرتريا جزءً من مستعمرات إيطاليا، وبعدها هزمت القوات المشتركة البريطانية/ الإثيوبية القوات الإيطالية في سنة 1941م، ولكن إثيوبيا لم تستعد السيادة حتى توقيع الاتفاق الأنجلو- إثيوبي في ديسمبر سنة 1944م.

وعلى الرغم من أن إثيوبيا وارتريا ارتبطتا باتحاد فيدرالي في سنة 1952م، ولكن الإمبراطور الإثيوبي "هيلاسي لاسي" ألغى ذلك الاتحاد وأعلن ضم إرتريا إلى إثيوبيا سنة 1962م، فقامت في إرتريا ثورة مسلحة لتحقيق الاستقلال، وقد شجعت إثيوبيا حركة الاضطرابات الداخلية في إرتريا بفعل تصميم الإمبراطور الإثيوبي **"هيلاسي لاسي"** على ضم إرتريا إلى إثيوبيا بأية وسيلة وعدم التفريط فيها، ويعود ذلك إلى رغبته في توسيع أرجاء الإمبراطورية من جهة، وإيجاد منفذ على البحر الأحمر لإمبراطوريته من جهة أخرى .[2]

وقد أدى إعلان إثيوبيا ضم إرتريا إليها إلى إلغاء الأحزاب في إرتريا واستيلاء إثيوبيا على حصة كبيرة من حصيلة الجمارك في إرتريا، كما توقفت المساعدات البريطانية إلى الأخيرة، وهاجر عدد كبير من الإرتريين من المثقفين والمهنيين إلى العاصمة الإثيوبية **(أديس أبابا)**، وقد أدى ذلك إلى وجود جالية إرترية كبيرة في إثيوبيا، حيث انضم عدد كبير منهم إلى سلك الشرطة وسلاح الطيران والمظلات، كما هاجر عدد كبير من المواطنين

[1] **طه أحمد حسن العنبكي، مرجع سابق، ص55.**
[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

الإرتريين وعلى وجه الخصوص القادة السياسيين الذين كانوا يطالبون بالاستقلال، مثل **(عثمان صالح سبي- إدريس محمد آدم- إبراهيم سلطان)** ولجأ معظمهم إلى القاهرة.[1]

ولقد أدى الوضع الطبقي المميّز **للأمهرية** التي استولت على الحكم والثروة ، والتمييز الاجتماعي في أثيوبيا آنذاك إلى إثارة حقد القوميات الأخرى وكراهيتها.

فلقد توازى مع هذا التطور الاجتماعي داخل الإمبراطورية تطور سياسي وقومي أشد أثرًا وأبعد خطرًا وهو تصاعد الحركة السياسية والعسكرية لثوار إرتريا، فمنذ أواخر الستينات وبداية السبعينات لقيت ثورة إرتريا تعاطفا إقليميا ودوليا واسعًا أدى إلى بروز دورها بوضوح على الخريطة القرن الإفريقي وكسر المعارك التي خاضتها ضد الجيش الإمبراطوري ذي القيادة الأمهرية طوق العزلة والحصار الحديدي الذي فرضته أديس أبابا عليها. وبدأ العالم يقرأ ويدرك أن هناك ثورة طاحنة في إرتريا على الساحل المطل على البحر الأحمر تهز كيان إثيوبيا وكيان المنطقة كلها.[2]

لقد أدى كل ذلك إلى نجاح التمرد العسكري داخل الجيش الإمبراطوري وتصاعد انتشاره في القطاعات المختلفة الأخرى فيما بين فيفري- سبتمبر من سنة 1974، وأسقط النظام الإمبراطوري وأعتقل **"هيلاسي لاسي"** حتى مات في 25 أغسطس 1975، ثم خاض سلسلة من التصفيات الدامية حتى استقر الحكم للكولونيل **"مانجستو هايل ماريام".** وفي خضم ذلك وسقوط الإمبراطورية الإقطاعية في إثيوبيا أذى ذلك النجاح إلى إذكاء الروح القومية التي تمسكت بوحدة إثيوبيا الثورة بكل حدودها وتخوفها كم كانت في عصر الإمبراطور خاصة من إرتريا والصومال الغربي الذين رفعوا علم التشدد المطلق فيما يتعلق بحماية ((وحدة إثيوبيا ضد الحركات الانفصالية الرجعية))، والتطرف في اتجاه القمع أكثر مما كان يفعل الإمبراطور ويعلن أنّه سيسحق الحركات الانفصالية في إرتريا والصومال الغربي.

ومنذ جويلية 1977، بدأت معارك إرتريا تأخذ اتجاها حاسما لصالح الثوار الذين بدءوا يغزون المدن الرئيسية بعد أن سيطروا على الريف وكان سقوط المدينة

[1] طه أحمد حسن العنبكي، **مرجع سابق**، ص56.
[2] صلاح الدين حافظ، **مرجع سابق**، ص98.

الإستراتجية **(كيرين)** المتحكمة في شبكة الطرق الرئيسية إيذانا بدخول الحرب مرحلة تصعيد جديدة.[1]

- **المطلب الثالث: المرحلة الثالثة من 1978 إلى 1993م.**

في سنة 1978م، بدت إثيوبيا وكأنها تتجه إلى إنهاء الثورة الإرترية، وعلى الرغم من كل التحديات التي واجهها الثوار الإرتريون، وعلى وجه الخصوص الانقسامات داخل فصائل المقاومة وعلى الرغم من قساوة وشدة الحملات المتلاحقة التي كانت تشنها القوات الإثيوبية العسكرية ضدها، لكنها استمرت بعمليات المقاومة إلى أن انهار **"نظام منجستو"** سنة 1991م، بانهيار المنظومة الشيوعية كلها، وحينذاك سيطر تحالف فصائل الثوار المناوئين **"لنظام منجستو"** وبقيادة **"ميليس زيناوي"** على **(أديس أبابا)**، وسيطرت جبهة تحرير الشعب الإرتري بزعامة **"إسياس أفورقي"** على العاصمة الإرترية **(أسمرا)** بدعم ومباركة من قبل الولايات المتحدة الأميركية، وتم الاتفاق على إجراء استفتاء حول استقلال إرتريا.

وفي 23-25 أفريل 1993م، أُجري استفتاء شعبي اختار فيه الناخبون الإرتريون الإستقلال.

وفي 3 ماي 1993م، إعترفت أثيوبيا بسيادة إرتريا واستقلالها، وقد أقيمت في إرتريا بعد الاستقلال حكومة انتقالية لمدة أربع سنوات، وانتخب "أسياس أفورقي" رئيساً للجمهورية.

ولكن من المفارقة أن هناك من يرى أن معظم التنظيمات الأثيوبية المعارضة وخاصة من قبيلة **(الأمهر)** بأن استقلال إرتريا كان خطأً لا يغتفر إن لم يكن في نظر البعض خيانة، ومنهم من يرى بأنّه كان من المفترض على أقل تقدير أن يتم الاتفاق على منح أثيوبيا منفذ على البحر بمنحها ميناء (عصب) بدلاً من الإكتفاء فقط بتسهيلات لاستخدامه، وقد توضح هذا الرأي بعد تجدد الصراع بين الجانبين.[2]

[1] **صلاح الدين حافظ، مرجع سابق، ص99.**
[2] طه أحمد حسن العنبكي، **مرجع سابق**، ص 57.

المبحث الثالث: أسباب الصراع الإثيوبي الإرتري.

بعد استقلال إرتريا عن إثيوبيا في ماي 1993، شهدت العلاقات الثنائية تطورًا ملموسًا بين الرئيس الإرتري **"أسياسي أفورقي"** والوزير الأول الإثيوبي **"ميليس زيناوي"**[1]. وهما الرجلين الذين قادا جيل المقاومة ضد النظام المركزي في أديس أبابا في جبهتين بما يعرف **(الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا)** و**(الجبهة الشعبية لتحرير التيجري)**. **وكونهما من قومية واحدة وهي القومية التيجرية**. ورتبا معا كل المسائل المتعلقة باستقلال إرتريا ومستقبل علاقاتها مع إثيوبيا، وذلك بموجب اتفاقيتي أغسطس 1991 وأغسطس1993، اللتان أكدتا على التعاون بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورفع العقبات أمام تنقلات السكان في البلدين ومنحهم الجنسية المزدوجة وعدم التدخل كل منهما في شؤون الآخر، والتعاون في مجالات الدفاع والأمن والنقل والمواصلات، ومنح إثيوبيا تسهيلات في الموانئ الإرترية.

مع ذلك لم يكد **"أفورقي"** يستقر على كرسي الرئاسة ليعيد بناء ما دمرته حربه التحريرية مع إثيوبيا حتى ورط نفسه وبلاده في الصراع الداخلي في السودان*، الأمر الذي أدى إلى اصطدمات عسكرية مباشرة على الحدود بين إرتريا والسودان. ثم تورط بعد ذلك في نزاع جديد سنة 1995 مع اليمن عقب قيامها باحتلال جزر يمنية في البحر الأحمر **(حنيش)** وجوارها، ثم بعد ذلك في صراع حدودي مع جيبوتي، ثم أدخلت نفسها من جديد في صراع، بل الحرب مع جارتها اللدودة إثيوبيا، وهي الحرب التي دامت سنتين بين 1998-2000.[2] حيث دخلت في حرب شرسة.

---

[1] و قد شغل زيناوي قبل ذلك منصب رئيس الدولة ابتداءً من ماي 1991، في النفس الشهر الذي سقط فيه نظام "منجستو هيلي ماريام" بعد انتخابه من قبل البرلمان. **المصدر:محمد بوعشة، مرجع سابق، ص77.**

* عند استضافته تجمع المعارضة السودانية (التجمع الوطني الديمقراطي) الذي يرأسه محمد عثمان الميرغني، الذي كان يسعى لقلب نظام الحكم في السودان بشتى الوسائل العسكرية .

[2] **صراعات القرن الإفريقي ص48-50.**

- **المطلب الأول: الأسباب الإستراتجية.**

وتمثلت في المطالبة بمناطق حدودية متنازع عليها بعد قيام إرتريا بالتضييق على حركة النقل بين موانئها (مصوع وعصب)، وبين العمق الإثيوبي الذي يفتقد لمنفذ بحري.

حيث بدأت إرتريا تطالب بترسيم الحدود بينهما وفق مخطط الاستعمار الإيطالي، خاصة أن هذه المناطق تضم امتدادات سكانية لشعب إرتريا في إثيوبيا، وهي القومية التيجرية التي فرضها "أسياس فورقي" كلغة رسمية للبلاد، وكان ذلك أحد مبرراته لاحتلال هذه الأراضي التي كانت الحكومة الإثيوبية سنة 1997 قد نشرت خرائط تظهر تبعيتها إليها، أمّا إثيوبيا فإن وضعها الجغرافي الحالي، وحرمانها من المنافذ البحرية على الرغم من مساحتها الشاسعة، يُعد سبباً قوياً لشن الحرب على إرتريا، نظراً لأنها تعتمد على ميناء جيبوتي منفذاً بحرياً وحيداً لوارداتها ومنها النفط ومن ثم تسعى للحصول على ميناء عصب الإرتري، أو أي منفذ لها على البحر الأحمر، يخضع لسيطرتها.[1]

- **المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية.**

وتتمثل في قيام إرتريا بإلغاء ارتباط اقتصادها بالعملة الإثيوبية **(البر)** واستحداث عملة خاصة بها، وهي **(النكفة)** وهي كلمة مشتقة من إحدى معاركها الناجحة ضد إثيوبيا إبان حقبة الاحتلال الطويلة، التي كانت تستعملها (أسمرة) لدعم استقلالها الاقتصادي.

فبدأت العلاقات تسوء بين الدولتين، حيث رفضت إثيوبيا الموافقة على إصدار هذه العملة، ورفضت مساعي إرتريا لمساواة قوتها الشرائية بالعملة الإثيوبية، بحجة اختلاف السياسات المالية والاقتصادية المتبعة في البلدين، وأوقفت (أديس أبابا) استعمال الموانئ الإرترية، ما عدا ميناء (عصب)، وتحولت إلى ميناء جيبوتي، وهذا ما حرم الإرتريين من حصيلة الجمارك، ومصاريف الشحن وغيرها من الخدمات، كما جعلت

[1] الصراعات ص58

إثيوبيا التحويلات بين البلدين بالعملات الأجنبية ولم تعترف بالعملة الإرترية لتسوية تعاملاتها مع (أسمرة)، وألغت رحلات شركة الطيران الإثيوبية إلى الأخيرة، وطالبتها بتسديد ديونها بالدولار وهذا ما رفضته إرتريا، فضلاً عن وجود خلافات تجارية بين البلدين بشأن التجارة عبر الحدود والرسوم على البضائع التي يتم إنتاجها بصورة مشتركة أو تنتجها إثيوبيا فقط.[1]

- **المطلب الثالث: الأسباب الخارجية.**

وهي ارتباط الصراع بمتغيرات خارجية مرتبطة بالتدخل الدولي فيها، وقد كشفت الحرب الأخيرة بينهما ميلاً أمريكيا وإسرائيلياً وأوربيًا واضحا لصالح إثيوبيا على حساب جارتها إرتريا، وما يفسر ذلك الميل لصالح طرف ما هو الأهمية الإستراتجية لإثيوبيا كونها تشكل قلب القرن الإفريقي والخزان الأكبر لمياه النيل بحدود بنسبة 73%، وفضلاً عن سعي هذه الأخيرة إلى الإصلاحات السياسية وفق النمط العربي الذي يحرص على السماح بالتعددية الحزبية والسياسية وهذا غير متوفر من الناحية الشكلية لإرتريا.[2]

[1] طه أحمد حسن العنبكي ،مرجع سايق ص59.
[2] صلاح الدين حافظ، مرجع سابق، ص56.

المبحث الرابع: تطورات الصراع الأخيرة ودور الدبلوماسية الجزائرية في هذا الصراع.

ويتضمن ثلاثة مطالب:-

- **المطلب الأول: تطورات الصراع الإثيوبي الإرتري وجهود التسوية.**

لقد كان السبب الطاغي على الصراع بين الدولتين هو **الصراع الحدودي**، الذي شهد بين الطرفين المتنازعين **ثلاثة محطات من النزاع على الحدود**، وكان ذلك في:-

- تاريخ 6 ماي 1998، الذي تجدد فيه الصراع على الحدود من الجديد عندما أقبلت إرتريا على تعدي الحدود الإثيوبية والتوغل داخل منطقة **(بادمي)**، واستولت من خلالها على بعض المناطق الحدودية المتنازع عليها. ومنذ ذلك الوقت اتصل الأمين العام للأمم المتحدة فورًا بزعيمي البلدين وحثهما على ضبط النفس وعرض المساعدة في حل الصراع بشكل سلمي، وطلب من السفير **"محمد سحنون" (الجزائر)** مبعوثه الخاص في أفريقيا أن يساعد في جهود الوساطة لمنظمة الوحدة الأفريقية (OAU).

وفي قمة منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر في تموز/يوليه 1999، قبل الطرفان وثيقة - **منهجيات تنفيذ اتفاق إطار منظمة الوحدة الأفريقية**. وفي هذه الوثيقة التزمت إرتريا بأن تعيد وزع قواتها خارج الأراضي التي احتلتها بعد السادس من ماي 1998. والتزمت إثيوبيا بأن تعيد وزع قواتها بعد ذلك من مواقع استولت عليها بعد السادس من شباط/فبراير ولم تكن تحت الإدارة الإثيوبية قبل السادس من ماي 1998.

وبعد مشاورات أخرى مع الأطراف المعنية، استعرض السيد **"أحمد أويحيي"** المبعوث الخاص للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، والسفير **"محمد سحنون"** ، والسيد **"أنتوني ليك"** ممثل رئيس الولايات المتحدة وثيقة عنوانها: **(الترتيبات الفنية لتنفيذ اتفاق الإطار لمنظمة الوحدة الأفريقية ومنهجياته)** وطالبت الوثيقة بإقامة لجنة محايدة لتحديد المناطق المعينة التي يجب على الطرفين أن يعيدا توزيع قواتهم فيها . وطالبت الوثيقة أيضا بنزع السلاح وتحديد الحدود المشتركة بالكامل بين البلدين. وأعلنت

إرتريا قبولها للوثيقة، وتحفظت إثيوبيا على موقفها وطلبت توضيحات، فيما أعادت تأكيد التزامها بحل سلمي للصراع واستمرت الوساطة الدولية[1] ولكن التوتر على الحدود ظل شديدا للغاية وكانت هناك خشية بأن عمليات القتال يمكن أن تستأنف وربما تنتشر وتؤدي إلى تشريد المزيد من الأشخاص والذين كانوا حتى ذلك الوقت لم يتأثروا مباشرة بالصراع.

- سنة 1999، دار القتال في ثلاث مناطق هي: (**بادمي**) التي شهدت العمليات العسكرية في ماي سنة 1998م، ومنطقة (**تسورنا- زالامبيا- يوري جنوب غرب ميناء عصب**)، واستطاعت القوات الإثيوبية تحقيق بعض الانتصارات غير الحاسمة وهو ما أجبر إرتريا على الموافقة على خطة السلام التي أعدّتها منظمة الوحدة الإفريقية، مما ساعد على إيقاف القتال مؤقتاً بين الطرفين.[2]

إضافة إلى جهود منظمة الوحدة الإفريقية عملت الأمم المتحدة الخاصة من خلال بعثة مجلس الأمن كجزء من جولتها في أفريقيا، بزيارة مشكلة من سبعة أعضاء* إلى أديس أبابا بإثيوبيا، وأسمرة بإريتريا في 9/8 ماي 2000 على التوالي. وأجرت البعثة محادثات مع رئيس الوزراء "ميليس زناوي" في إثيوبيا في 8 ماي، وفي اليوم التالي مع الرئيس "إزياس أفورقي"، رئيس إريتريا وركزت المناقشات على سبل إيجاد حل سلمي للصراع وتجنب تجدد القتال.[3]

- شهر ماي سنة 2000م، اندلعت مواجهة جديدة وكانت أكثر شراسة، واستطاعت إثيوبيا في هذه الجولة تحقيق انتصارات حاسمة على القوات الإرترية، فلم تكتف إثيوبيا باسترداد المناطق التي احتلتها القوات الإرترية سنة 1998م فحسب بل إنها توغلت داخل الأراضي الإرترية.

---

[1] **إعداد قسم خدمات شبكة الإنترنت بالأمم المتحدة - إدارة شؤون الإعلام - جميع الحقوق محفوظة © الأمم المتحدة 20132013.**

[2] طه حميد حسن العنبكي، **مرجع سابق**، ص61.

* **وتضمنت البعثة التي كانت برئاسة الممثل الدائم للولايات المتحدة (ريتشارد هولبروك، جون ديفيد ليفيت من فرنسا ، ومختار وعاني من مالي، ومارتن أنجابا من ناميبيا، وبيتر فان وولسن من هولندا، وسعيد بن مصطفى من تونس، وجيرمي غرينستوك من المملكة المتحدة.)**

[3] إعداد قسم خدمات شبكة الإنترنت بالأمم المتحدة - إدارة شؤون الإعلام - جميع الحقوق محفوظة © الأمم المتحدة 20132013.

- **المطلب الثاني: النظرة الجزائرية لوقف إطلاق النار.**

إن سعي الجزائر لحل هذا النزاع جاء عن قوة إرادتها ووفق منهجها المتصور للصراعات الإفريقية .. ومن خلال هذا المنهج حاولت الجزائر الحد من غرور انتصار إثيوبيا والرفع من يأس هزيمة إرتريا فجاء تصورها متجاوزًا لذلك محاولاً لمّ الشمل. مضيفةً أن إفريقيا في النهاية هي الخاسر الأكبر على أساس أن أي حرب تشتعل في منطقة من مناطقها تؤثر على القارة ككل وتؤدي إلى تعميق تأخرها وتبعيتها للخارج، وإن الحوار والالتزام بالمبادئ الإفريقية والدولية هما السبيل الأنجع لمعالجة مختلف القضايا الإفريقية ، وفي ذات الوقت المحافظة على استقرار القارة.

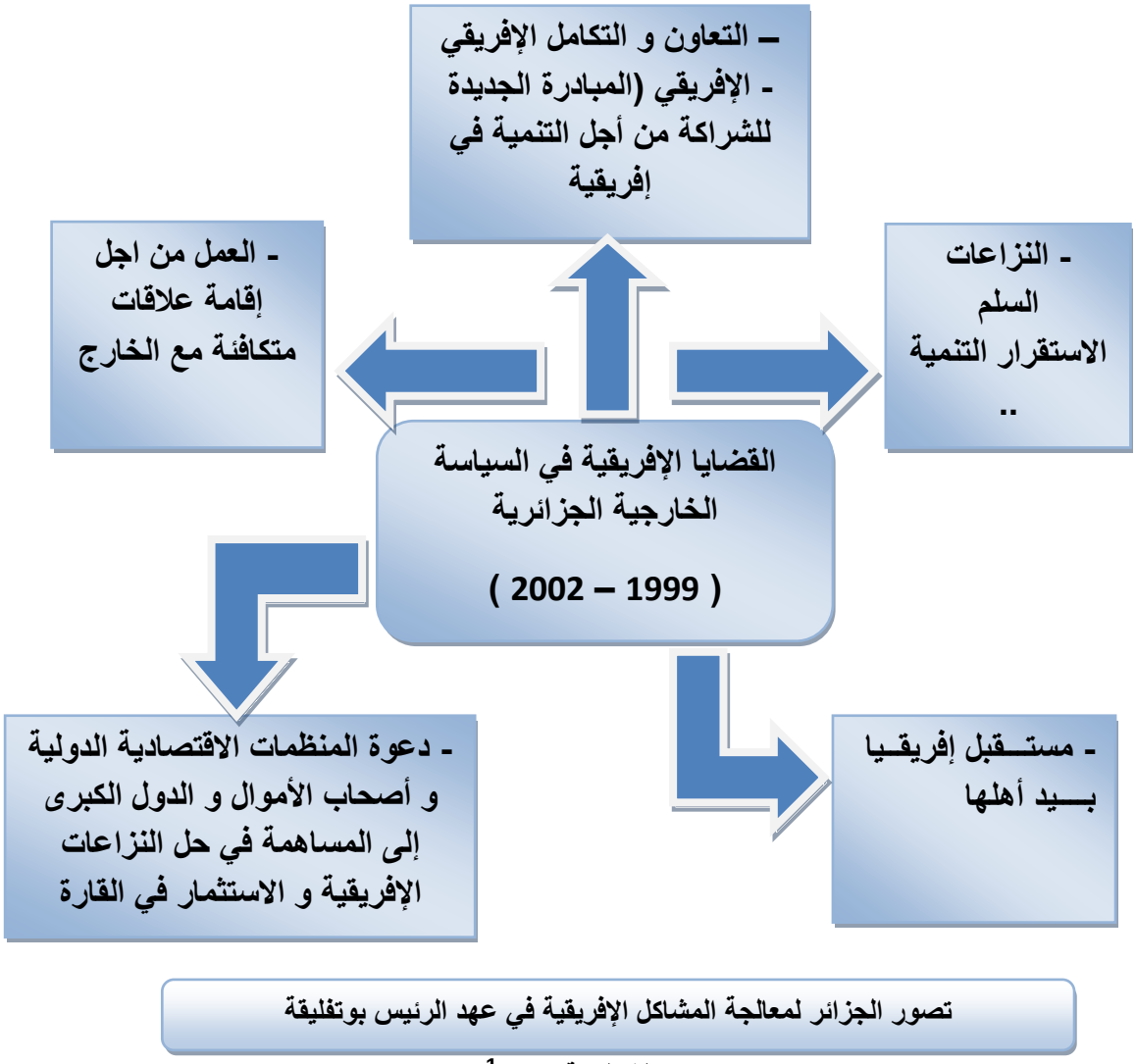

_ الشكل رقم (3):[1] _

[1] محمد بوعشة، مرجع سابق، ص67.

وفي تصورها للنزاع، حاولت الجزائر الربط بين الدبلوماسية والضغط مستعينة في ذلك بثقل الاتحاد الأوربي وخاصةً النفوذ الأمريكي من خلال معايشة تطور النزاع في علاقاته بالوساطة لحظة بأخرى إلى درجة أن الرئيس بوتفليقة قال قبل التوقيع: **" .. لن أطمئن حتى يوقع وزيرا خارجية إثيوبيا وإرتريا على الاتفاق .."**. بل إن الجزائر مارست الضغط أكثر من الدبلوماسية قبل وحتى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار.

وسعيا في هذا الطريق يحذر التصور الجزائري من العواقب في حالة عدم الالتزام بالاتفاق وهاجس الشك الذي كان دائما عتبة أمام مجهودات التسوية. فإفريقيا غالبا ما تعودت على الخيبات أمام اتفاقيات سلام أبرمت وسرعان ما أنكرت. لذلك نفهم القول الإثيوبي الذي جاء مطمئنًا وردًا على الرئيس بوتفليقة، فقد ذكر وزير خارجية إثيوبيا **"سيوم مسفين"** بعد التوقيع على الاتفاق بـأن بلاده ستحترم الاتفاق، وأن حكومته وشعبه لن يخيبا أمال منظمة الوحدة الإفريقية، وأن أفضل طريقة لتقديم العرفان والشكر لرئيسها عبد العزيز بوتفليقة هي العمل على إقرار السلم بمنطقة القرن الإفريقي.

مواقف الطرفين من الوساطة.

حاول الطرف المنهزم إرتريا من خلال وزير خارجيته **"هايلي ولندساي"** تبيان أن هناك أهمية يكتسيها الاتفاق سيما وأن توقيعه جرى بالجزائر التي عرفت بمواقفها الشجاعة حيال القضايا الشائكة بالقارة السمراء على العكس من وزير خارجية إثيوبيا، لأن نظيره الإرتري متفائل بعد التوقيع على الاتفاق، مؤكدًا أن المرحلة التي وصلت لها المفاوضات تمثل مرحلة الحل السلمي الذي يعد أفضل بكثير من الحل العسكري، مرحلة بدأت عناصرها تتجسد منذ ماي 1998، لذلك قبلت بشروط تمس سيادتها الترابية بسبب تواجد القوات الإثيوبية هناك حيث نشر الأمم المتحدة قوة داخل ترابها (منطقة أمنية) للفصل بين القوتين المتحاربتين من فسح المجال للقوات الإثيوبية بالانسحاب باطمئنان.[1]

لقد كانت الجزائر في هذه الوساطة تهدف إلى فك الحصار الدولي واستعادة نشاطها في الخارج في علاقتهما بالأزمة الداخلية، وهي فعلاً المحاولة التي رأى فيها العالم

[1] **محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية، ص 191-193.**

إشارة إلى عودة هذا البلد للساحة الدولية من جديد بمنهج آخر يتعاطى مع كل الفلسفات والسياسات. ولقد أكد المراقبون الدبلوماسيون أيضا في الجزائر وخارجها على أن الفضل في توقيع اتفاق وقف إطلاق النار يرجع إلى الرئيس بوتفليقة شخصيًا وهو ما أكد عليه الحاضرون في حفل التوقيع.*

- **المطلب الثالث: جهود الدبلوماسية الجزائرية وتوقيع اتفاق السلام الشامل.**

بالرغم من كل الجهود التي بدلتها الأمم المتحدة والمجموعة الدولية إلاّ أن الصراع عاد من جديد بين إرتريا وإثيوبيا في 12 ماي 2000، وفي الوقت نفسه فإن محادثات الوساطة بين إثيوبيا وإرتريا والتي أجريت تحت رئاسة وزير العدل الجزائري والمبعوث الخاص للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية التي استأنفت في الجزائر في 30 ماي، وأسفرت هذه المحادثات عن **توقيع اتفاق لوقف عمليات القتال** في 18 جوان 2000 بين إثيوبيا وإرتريا من قبل وزيري خارجية البلدين تحت إشراف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الجزائري، بوصفه الرئيس آنذاك لمنظمة الوحدة الأفريقية. وأجريت المحادثات بمساعدة المبعوث الخاص لرئاسة الاتحاد الأوروبي **"رينو سري"** وممثل رئيس الولايات المتحدة **"أنتوني ليك".**

وألزم الاتفاق الطرفين بوقف فوري لعمليات القتال، وأكدت الأطراف من جديد أيضا قبولها لاتفاق الإطار لمنظمة الوحدة الأفريقية ومنهجيات تنفيذه. ووفق الاتفاق طلب الطرفان من الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية أن تنشأ قوات حفظ السلام للمساعدة في تنفيذ هذا الاتفاق.

وأسفرت المحادثات التي تولى الوساطة فيها الرئيس الجزائري بوتفليقة عن توقيع اتفاق سلام شامل في **12 ديسمبر 2000** في الجزائر بين إثيوبيا وإرتريا.[1]

[1] إعداد قسم خدمات شبكة الإنترنت بالأمم المتحدة - إدارة شؤون الإعلام - جميع الحقوق محفوظة © الأمم المتحدة 20132013.

وفي حفل توقيع الاتفاق رحب الأمين العام الذي تحدث آنذاك بالاتفاق ووصفه **"بأنه انتصار لصوت العقل ولقوة الدبلوماسية وللإدراك بأن لا البلدان ولا القارة ككل يمكن أن تتحمل عقدا آخر أو سنة أخرى أو يوما آخر من الصراعات"**. وقال الأمين العام: **"إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عازمان على العمل بشكل وثيق مع الطرفين لضمان تنفيذ اتفاق 18 تموز/يوليه والاتفاق الذي وقع اليوم بحيث يمكن تحقيق السلام الدائم وبدء العمل في إعادة الإعمار"**. وأكد أن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا سوف تنجز مهامها بسرعة. وقال **"إن لدينا مهمة يجب القيام بها وسنقوم بها بفعالية وكفاءة ثم بعدئذ سننسحب". ووجه الأمين العام الذي زار إثيوبيا وإريتريا قبل توقيع الاتفاق الاهتمام إلى الأزمة الإنسانية التي تواجه البلدان"** .

وبتوقيع اتفاق السلام في 12 ديسمبر2000، تعهد الطرفان "بإنهاء دائم لعمليات القتال العسكرية بينهما" والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أي منهما. وبيّن* جملة أمور يتطلب أيضا الاتفاق على إقامة لجنة محايدة للحدود لـ "ترسيم وتحديد حدود المعاهدة الاستعمارية". وتتوخى إقامة لجنة طعون محايدة يمكن أن تقرر مصير الطعون من أي من الجانبين، وطلب بتحقيق مستقل في أصول الصراع[1].

*** إضافة إلى ممثلي البلدين المتصارعين، فقد حضر مراسيم التوقيع الاتفاق ممثلان دوليان: الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية سليم أحمد سليم و ممثل الاتحاد الأوربي في الجزائر و كاتب الدولة الإيطالي رينو سيري و ممثل الرئيس * * *الأمريكي بيل كلنتون . أنطوني لايك (مستشار سابق بمجلس الأمن القومي). و هي الأطراف التي ما انفكت تشجع الجزائر على الاستمرار في وساطتها لإيجاد حل لهذا الصراع.**

[1] إعداد قسم خدمات شبكة الإنترنت بالأمم المتحدة - إدارة شؤون الإعلام - جميع الحقوق محفوظة © الأمم المتحدة 20132013.

مما سبق حول النزاع الإثيوبي الإرتري، نلحظ أن الدولتين تحتضنان العديد من القوميات خاصة الطرف الإثيوبي الذي يملك 77 قومية أبرزها الأمهر الأورومو والتيجري والعفر والصوماليا..الخ، كم تحتضن إرتريا قوميات عديدة مسيحية ومسلمة أبرزها التيجري أيضا التي برزت بعد الحركة الثورية لإرتريا والتي تمسكت بزمام الحكم آنذاك.

وتعود العلاقات التاريخية بين الدولتين إلى القدم حيث أن سكان وقادة الدولتين كانوا ينتمون إلى قبائل كانت تشكل منذ القدم شعب أبسيني **(Abyssinie)** التي كانت تابعة إداريًا وسياسيا للملكة القبطية أكسوم **(Aksoum)**، حيث شهدت الدولتان الظاهرة الاستعمارية مرورًا بالاستعمار الإيطالي ثم البريطاني ثم لتعود إرتريا تحت الاستعمار الإثيوبي والتي خاضت معها حربًا إلى أن انتهت باستقلال إرتريا سنة 1993، ليتجدد الخلاف مرة أخرى سنة 1998 عبر خلافات حدودية تسببت في الحرب بينهما.

ومن خلال تلك الحرب بين الجارتين إثيوبيا وإرتريا تدخلت الجزائر لحل هذا النزاع منذ 1998، للتواصل الجهود حتى توقيع اتفاق السلام في 12 ديسمبر 2000 بقيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة آنذاك، وتغطية من منظمة الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والولايات المتحدة.

وعليه نقول أن الجزائر نجحت في إدارة هذا النزاع (الإثيوبي الإرتري)، وتمكنت من الخروج من قوقعتها لتبرز مرة ثانية، لكن نطرح سؤالاً هنا هل ستكون هذه المحطة لنجاح الدبلوماسية الجزائرية هي الأخيرة لتتراجع وتبقى حيادية بدون انفعال مع قضايا العالم؟ ومن جهة أخرى هل هناك قيادات أخرى قادرة على المضي بالدبلوماسية الجزائرية إلى الانفتاح والتفاعل مع القضايا الإفريقية أو العربية خاصة؟.

الخـــــــــاتمة

الخاتمة

يندرج موضوع الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الاقليمي في سياق البحث عن الدوافع والآليات والأساليب المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية بهدف توظيف الجهد الدبلوماسي في سبيل تحقيق التواجد الفعال على المستوى القاري والدولي.

وكما نستنتج من خلال الفرضية " أن مفاوضات إيفيان أكسبت الدبلوماسية الجزائرية في إدارة الأزمات وحلها ". إن هذه الفرضية صحيحة وتمثلت في اعطاء دور الجزائر وتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولي وصعود في المنابر الأمم المتحدة لدعم القضية ومن خلال الأزمات التي واجهت الشعب الجزائري غداة الاستعمار الفرنسي ابتداء من المظاهرات 8 ماي 1945 التي عبرت عن مجازر الشنيعة بحق الإنسانية والتي امتزج فيها الدم والقمع. وكذلك الدعم الخارجي التي تلقته الجزائر في توصيل صوت الشعب الجزائري وكشف جرائم والإهانة والتشرد الذي يمارسه الاستعمار الفرنسي، كل هذه الأزمات انتهت باتفاقية أو ما يسمى بمفاوضات إيفيان التي التجأ كلا الطرفين الفرنسي والجزائري، وتعتبر جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي للشعب الجزائري وقد تمت أولا في لقاءات سرية ولم تنجح لعدم الموافقة الجبهة على مطالب الطرف الفرنسي ثم استمرت على مرحلتين الأولى والثانية إلا أن وصلا الطرفين إلى حلول مرضية .

كما أن مفاوضات إيفيان ساعدت الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات ومواجهتها خاصة مع الاستعمار الفرنسي إلى أن نالت الإستقلال .

كما تعتبر هذه الفترة من أصعب الفترات التي مرت بها الدبلوماسية الجزائرية فكانت تبحث عن طرق ووسائل لتفعيل دورها عبر المنظمات الدولية والعربية لدعم القضية .

ولقد ساهمت المحددات والمبادئ والسمات المشكلة للسياسة الخارجية الجزائرية في توجيه دبلوماسيتها وتفعيل دورها.

كما للرصيد التاريخي للدبلوماسية الجزائرية من التأسيس إلى تحدي الأزمة الدور الأساسي والأرضية الصلبة في فرض التواجد القوي لها .

إذ كان النسق الدولي أهم محدد للسياسة الخارجية الجزائرية مقارنة بالمحددات الداخلية فتحكم الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي يجعل الدول الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التأثير في العالم الخارجي، وهو ما يفسر اعتماد هذه الدول على الإطار الجماعي من القيود التي تفرضها طبيعة النظام الدولي. وفي

الخاتمة

المقابل إن الجزائر تملك بعض المؤهلات تجعلها في وضع متميز نوعا ما في التعامل مع العالم الخارجي كالموقع الجغرافي الذي يتوسط أربع قارات مطلا على البحر الأبيض المتوسط الذي يتم من خلاله معظم المواصلات الدولية، وهذا من شأنه أن يسهل لها الاتصال بالعالم الخارجي وتنمية حجم تجارتها الخارجية. كما أن المساحة واتساعها للجزائر وتنوع تضاريسها يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا.

ومن أبرز العوامل التي ساهمت في تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية نجد النزعة الخارجية للنشاط السياسي للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة "خلال عهدته الأولى بشكل خاص، ويعزى ذلك إلى تأثره بالمهام السياسية التي تقلدها سابقا إذ شغل منصب وزير الخارجية لفترة طويلة في النشاط الدبلوماسي الجزائري على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة عدم الانحياز في ظل التجاذب السياسي الحاد بين الثنائية القطبية آنذاك. إلى جانب التوجه السياسي لدى صانعي القرار بوضع تفعيل الدبلوماسية على المستوى الخارجي.

مهما عملت الدبلوماسية الجزائرية في ترسيخ تواجدها على مستوى الإقليمي فإن التحدي الأبرز لها والذي من شأنه أن يتعدى قدراتها، يتمثل في المشكلات المستعصية التي تواجهها الدول على مستوى الإقليم كالنزاعات الأهلية والفساد السياسي والتكالب الخارجي كل ذلك يجعل من مهمة الدبلوماسي الجزائري.

فما دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الدولية؟

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

1 - بوعشة محمد، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية – الإرترية**. ط1، دار الجيل، بيروت،2004.

2 -بلحاج صالح ، **تاريخ الثورة الجزائرية صانعوا أول نوفمبر1954**. دار الكتاب الحديث، الجزائر،2010.

3 -الرويلي علي بن هلهول ، **الأزمات تعريفها- أبعادها- أسبابها**. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

4 -الصمادي زياد ، **حل النزاعات**. برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010.

5 -بخوش مصطفى ، **مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الراهنة**. مجلة الفكر، العدد3، جامعة محمد خيضرة، بسكرة.

6 -بلانتي ألان ، **السياسة بين الدول مبادئ في الدبلوماسية**، ترجمة: نور الدين خندودي،دار الأمة.(د.ت.ن).

7 -بدون مؤلف، تداعيات **الصراع في القرن الإفريقي على الوطن العربي**. الأردن: مركز الدراسات الشرق الأوسط ، 2005.

8 -**موسوعة السياسة**، الجزء الثاني. ،ط2. المؤسسات العربية للدراسات والنشر، بيروت 1991.

9 -حافظ صلاح الدين ، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**. الكويت سلسلة عالم المعرفة، 1982.

10 - مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2002.

11 - خالد سليم، **دليلك في الوساطة كيف تكون وسيطًا ناجحًا**. فلسطين: مؤسسة تعاون لحل الصراع، 2002.

12 - شتيفان كلاوس، **معالجة النزاعات دليل تدريبيي للمرشدين**، ترجمة: يوسف حجازي، فلسطين: مركز الشرق الأوسط للديمقراطية و اللاعنف،2002.

13 - شريط الأمين، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1998.

الكتب باللغة الفرنسية:

14- Liberary of Congress-Fedral Reserch Division, COUNTRY PROFILE: ETHIOPIA**. April 2005.**

الدوريات باللغة العربية:

15 -العنبكي طه أحمد حسن ، تطورات **الصراع الإرتري- الإثيوبي و مواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية**. مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العددان 1-2 المجلد الثالث، أكتوبر،2010.

16 -الربيع وليد خالد ، **الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي و القانون الدولي – دراسة مقارنة -**. جامعة الكويت، مجلة الفقه و القانون، ص06، متاح على الموقع: www.majalah.new.ma.

المـذكرات

17 -العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية . جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.

18 -عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة قسنطينة، 2005/2004.

19 - معزة عزالدين ، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1985).** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص46.

20 - فريري سليمان، **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954**. رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2010-2011.

مواقع الانترنت :

21 -قسم خدمات شبكة الإنترنت بالأمم المتحدة - إدارة شؤون الإعلام - جميع الحقوق محفوظة © الأمم المتحدة 2013.

22 - عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح ، **إدارة الصراعات و الأزمات الدولية نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة**. متاح على الموقع:

www.Kotobarabia.com

23 - مبارك علي، **ورقة المعلومات الأساسية الثالثة قضايا الصراعات**. متاح على الموقع: www.networklearning.org

24 - الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، **المفاوضات والاستقلال.** متاح على الرابط: http://www.onefd.edu.dz تاريخ الإطلاع: 2013/03/18.

الفهـــــرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
مقدمة.....	أ
الفصل الأول: الإطار النظري.....	**09**
محددات الدبلوماسية.....	09
تعريف الدبلوماسية و علاقتها بالسياسة الخارجية.....	09
التحول في وظائف الدبلوماسية في ظل الوضع الراهن.....	11
محددات الأزمة الإقليمية.....	13
تعريف الأزمة والمفاهيم المقاربة لها.....	13
البعد السياسي و الإقليمي للأزمة.....	16
الفصل الثاني: المحددات الرئيسية للدبلوماسية الجزائرية.....	20
تاريخ الدبلوماسية الجزائرية.....	20
ميلاد الدبلوماسية الجزائرية مع الرواد الأوائل للمقاومة.....	20
إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الحركة الوطنية.....	22
مفاوضات إيفيان و نتائجها.....	28
مفاوضات إيفيان ومجرياتها.....	28
نتائج مفاوضات إيفيان.....	32
مبادئ وميزات الدبلوماسية الجزائرية.....	33
مبادئ الدبلوماسية الجزائرية.....	33
سمات الدبلوماسية الجزائرية.....	35
الفصل الثالث: نموذج الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الإرتري.....	40
الواقع الجغرافي والاجتماعي لإثيوبيا و إرتريا.....	41

الواقع الجغرافي والاجتماعي في إثيوبيا..... 41
الواقع الجغرافي والاجتماعي لإرتريا..... 44
جذور النزاع الإثيوبي الإرتري..... 45
المرحلة الأولى من القرن الـ04 إلى 1896م..... 45
المرحلة الثانية من 1930 إلى 1978:45..... 46
المرحلة الثالثة من 1978 إلى 1993م..... 48
أسباب الصراع الإثيوبي الإرتري..... 49
الأسباب الإستراتجية..... 50
الأسباب الاقتصادية..... 50
الأسباب الخارجية..... 51
تطورات الصراع الأخيرة ودور الدبلوماسية الجزائرية في هذا الصراع..... 52
تطورات الصراع الإثيوبي الإرتري وجهود التسوية..... 52
النظرة الجزائرية لوقف إطلاق النار..... 54
جهود الدبلوماسية الجزائرية وتوقيع اتفاق السلام الشامل..... 56
الخاتمة..... 60
المراجع..... 62